

الرسالة من الأمانة العامة

المشاركين الكرام احبيكم بتحية الطيبة .أنا الأمانة العامة في برنامج سوهيل مون أحسن يكسل.

نحن سنكون مسرورون عندما نراكم في برنامجنا العزيز .و أنا أيضا اسلم عليكم باسم المديرة العامة نيل و معاون الأكاديمي احمد دروك و مواعنته مروة و باسم كل اشخاص الذين ساعدوننا

ممكن كلنا نقف هنا للأهداف المختلفة ولكن اود أن أقول لكم هدفنا الأساسي لمصلحة الشباب الذين يوجد عندهم فكرة عن تغيير الأرض .و إن شاء الله هذه البرنامج سنكون مفيدة و المثمرة لكل اشخاص

الأمانة العامة

أحسن يكسل

المقدمة

اللجنة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان

جدول الأعمال: انتهاكات حقوق الانسان خلال الحرب الاهلية السورية

هذا المستند جهاز لمشاركي المحاكاة لمواضيع اللجان في أثناء الاستعداد للبرنامج. هذا المستند يتكون من المواد المختصرة حتى يصل المشاركون إلى المعلومات بسهولة. بإيجاز، المعلومات التي جهزناها لهم ستوضح المواضيع بشكل سطحي. و لكن كي يتعلموا سياسات دولهم عليه أن يتطلعوا على المزيد من المعلومات و التفاصيل

كلمة رئيس اللجنة

كلمة وكيل الأمين العام يا ممثلي دول الامم المتحدة العظماء، أحبيكم بتحيةة الإسلام فالسلام عليكم و رحمة الله و بركاته أنا اسمي يوسف ارقام يالجين ، يسعدني أن أكون معكم في هذه محاكاة الأمم المتحدة كوكيل الأمين العام للجنة المفوضية . السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان

لجنتنا هي الجنة الوحيدة التي لغتها الرسمية عربية. و سوف نناقش فيها تحت عنوان انتهاكات حقوق الانسان خلال الحرب الاهلية السورية جهزنا هذا دليل المشاركين لتستفيدوا منها

لأنكم تعرفون الموضوع جيدا. لو قرأتموه لعرفتم الموضوع عاما. لكنها لا يكفي لكم لو عندكم أي سؤال لا . ستمثلون الدول و يجب عليكم أن تعرفوا وجهات نظر دولكم. تتجنبوا في أن تتصلو بي عبر البريد الإلكتروني

الفهرست

- تاريخ سوريا
- حافظ الأسد و حزب البعث
- ما الذي أشعل الفتيل؟
- لماذا تظاهر السوريون؟
- أفلم تتحوّل الثورة إلى حرب أهلية؟
- لا سلام في سورية إلا عبر الانتقال السياسي
- سوريا والمسلخ البشري
- كيف فقد النظام السوري سيطرته على جزء من أراضي البلد؟
- شتّان بين حركة عام 2011 وما آلت إليه
- القوى الرئيسية الأربع الحاضرة في الميدان
- كيف يستديم نظام الأسد تماسكه منذ عشر سنوات؟
- المعارضة السياسية
- الجدول الزمني للحرب
- الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية
- تقييد حرية الوصول إلى المساعدات الإنسانية
- عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري
- الهجمات العشوائية
- مصادرة الممتلكات ونهبها
- الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة
- انعدام التحقيقات في وفيات المدنيين
- اللاجئين والنازحون داخلياً
- انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأطفال السوريين
- انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأطفال السوريين
- انتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء
- عقوبة الإعدام
- انتهاكات بحق الصحفيين في سوريا



تاريخ سوريا

تقع سوريا الحالية الجمهورية العربية السورية على الجناح الغربي للهِلال الخصيب في موقع هام بين الشرق والغرب وبهذا فإن أرض سورية الحالية قد شهدت بعضاً من أقدم وأهم الحضارات على وجه المعمورة، كما دلت على ذلك الاكتشافات الأثرية الهائلة التي يعود بعضها إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف عام قبل الميلاد. لا تكاد تخلو منطقة من مناطق سورية من المواقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة والتي يزيد عددها على 4500 موقع أثري هام.

بعد الثورة العربية التي أدت إلى انفصال سوريا عن الإمبراطورية العثمانية ؛ في أكتوبر 1918 ، بدأت القوات البريطانية بقيادة إدموند اللنبي الانتفاضة برقعة فيصل الأول وأمير مكة حسين علي الذي دخل دمشق. لكن هذه الدولة الجديدة التي تأسست لم ترض العرب وخلقت خيبة أمل كبيرة. على الرغم من أن البريطانيين وعدوا القبائل العربية في المنطقة قبل التمرد بشبكة من الأراضي من سوريا إلى اليمن ، إلا أن جزءاً كبيراً من الأراضي المعنية تم تقسيمه فيما بينهم باتفاق سري مع فرنسا ، ولم يمنح العرب سوى مساحة صغيرة من داخل سوريا. (4) في الثامن من أكتوبر ، ترك العرب مقالاً عن حدث غير متوقع. نزل الفرنسيون عبر بيروت واحتلوا الساحل اللبناني. ولم يكتف بذلك ، تقدمت القوات باتجاه المناطق الداخلية وسيطرت على سوريا بحل الدولة العربية القائمة. في 14 يوليو 1920 ؛ طلب الجنرال غورو من الملك فيصل أن يختار بين إعطاء خيار ، أو استسلام ، أو خضوع أو خضوع ، وبذلك يعلن أن النتيجة لن تتغير على الإطلاق. [5] وبعد أن لاحظ توجيهات وزير الحرب يوسف العظمة بانسحابه من الحرب فر فيصل. كان يوسف العظمة في معركة ميسلون ، حيث ضم عدة جنود وكثائب من الجنود الذين نجوا من الجيش العربي المشتت. بينما فقد Azma ، الذي لم ينجح في هذا التمرد ، حياته في ساحة المعركة ، لقي جزء كبير من الجيش الذي أسسه حتفه. [6] الموضوع الرئيسي أن الاشتباكات بدأت بعد 10 أيام ، في 24 يوليو 1920. احتلت دمشق رسمياً من قبل الجيش الفرنسي يمكن تقسيم الانتداب إلى عدة مراحل تاريخية بدءاً من تقسيم البلاد عام 1920 وإخضاعها للحكم المباشر ، إلى الوحدة بين دمشق وحلب في الدولة السورية عام 1925 ،

ثم تمخّض الثورة السورية الكبرى عن انتخابات الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور عام 1930 الذي أعلنت بموجبه الجمهورية السورية الأولى ، أما الإضراب الستيني فقد أفضى أواخر عهد محمد علي العابد إلى وحدة البلاد ومعاهدة الاستقلال ، غير أن فصل لواء إسكندرون واحتجاجات

1939 وكذلك الحرب العالمية الثانية أدت إلى توقيف العمل بالدستور وإعادة البلاد للحكم المباشر، وقد خضعت البلاد لحكومة فيشي حتى عام 1941 حين سيطر عليها الحلفاء، وأعلن شارل ديغول استقلالها وإعادة العمل بالدستور، وبعد الحرب العالمية الثانية أدت انتفاضة الاستقلال إلى تحقيق جلاء الفرنسيين عن كامل التراب السوري.

كان المفوض السامي الفرنسي يقيم في بيروت وله صلاحيات مطلقة في التشريع والتعيين، وكذلك بين موظفون فرنسيون في الوزارات والدوائر الحكومية بوصفهم مستشارين، وأما المحاكم فكانت مختلطة من قضاة سوريين وفرنسيين، وبعد إقرار الدستور تقلصت صلاحيات المفوض الفرنسي، غير أنه لم يعتمد الدستور وينشره إلا بعد أن أضاف مادة تنصّ على "تقييد العمل بأي مادة تخالف صك الانتداب"، وكانت الفرنسية اللغة الرسمية للدولة السورية إلى جانب العربية، وقد ترك الفرنسيون آثارهم على التنظيم الإداري والعسكري السوري، الذي تأثر لاحقاً خلال عهد الجمهورية الثانية بالتنظيم السوفياتي.



حافظ الأسد و حزب البعث

وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في سوريا عبر انقلاب عسكري في الثامن من آذار لعام 1963م، بقيادة لجنة عسكرية خماسية أغلبها ضباط نصيرية، وسُرح بعدها ملايين عن 700 ضابط من كبار ضباط أهل السنة، ومُلئ الفراغ بضباط من الأقليات وخاصة الطائفة النصيرية.

ثم تلاه انقلاب عام 1966م، حيث أطيح برئيس الدولة السني "أمين الحافظ" وأبعد معارضو "صلاح جديد" ممن قاوموا تحكّم الأقليات وتسلطهم، وتم الإجهاز على القيادة القومية للحزب، وأسفر الانقلاب عن تصفية ضباط أهل السنة البارزين، وعن ازدياد تمثيل الأقليات الدينية مرة أخرى. 6 وعُين حافظ الأسد وزيراً للدفاع، وجرى على قدم وساق تصفية أهل السنة من أركان الدولة، حتى من ساندوا حزب البعث ممن خدع بالشعارات القومية للحزب.

وفي عام 1967م اندلعت حرب بين الكيان الصهيوني ودول الطوق (مصر – الأردن – سوريا) واستطاعت الصهاينة في هذه الحرب احتلال غزة وسيناء والقدس والضفة الغربية والجولان، وكانت مشاركة الجيش السوري خلال هذه الحرب خجولة في مساندة مصر والأردن، حتى قيل إن هذا كان من أسباب النكبة والخسائر الكبيرة في العتاد والأرواح إضافة للمناطق الجديدة التي سلبتها إسرائيل، كما

أذاع وزير الدفاع (حافظ الأسد) خبر سقوط القنيطرة قبل ثلاث ساعات من حصوله. ثم بدأت الخلافات تظهر بين شركاء الانقلاب صلاح جديد (الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي) وحافظ الأسد (وزير الدفاع)، ووصلت إلى ذروتها عندما رفض حافظ الأسد المساندة الجوية للقوات السورية التي تدخلت في الأردن لصالح منظمة التحرير الفلسطينية في حربها مع المملكة الأردنية فيما يعرف بأحداث أيلول الأسود، ما أدى لفشل مهمة القوات السورية، فدعا صلاح جديد إلى مؤتمر طارئ للقيادة القومية في 30 تشرين الأول لمحاسبة وزير الدفاع حافظ الأسد، وأصدر المؤتمر قراره الشهير بضرورة إعفاء حافظ الأسد من منصب وزير الدفاع، فسارع حافظ الأسد بأوامره للجيش باحتلال كافة فروع الحزب، بمساعدة مصطفى طلاس - رئيس الأركان - ورفعت الأسد - شقيق حافظ - الذي كان يرأس قوى الأمن.

واعتُقل صلاح جديد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي "السنّي" في 13/10/1970م، وفر كثيرون من أعضاء المؤتمر إلى لبنان تفادياً للاعتقال. وبقي اللواء صلاح جديد في سجن المزّة حتى وفاته في 19/ آب/ 1993م، أما نور الدين الأتاسي فقد أطلق سراحه بعد أكثر من عشرين عاماً، قضاها في السجن، وتوفي بعدها بقليل. ولقي العديد من زملاء الكفاح لحافظ الأسد من البعثيين -المدنيين والعسكريين- المعارضين له المصير نفسه. 7

وعين أحمد الحسن الخطيب "السنّي" رئيساً للجمهورية مؤقتاً، ثم جرى استفتاء شعبي شكلي في 22 آذار/ مارس 1971 على قائد الانقلاب والذي سمي زوراً (الحركة التصحيحية)، وزعمت وسائل الإعلام الحكومية مشاركة 95% من الشعب في العملية الاستفتاءية التي فاز فيها حافظ الأسد (بأكثريّة ساحقة) وصلت إلى 99.2% . 8 ليصبح أول رئيس نصيري لسوريا ولمدة سبع سنوات، تلتها استفتاءات مشابهة في أعوام 1978 و1985 و1992. الدولة التي صنعها حافظ الأسد لنفسه : عيّن حافظ الأسد عام 1973م لجنة لصياغة الدستور، وأقرّ في 12 مارس/آذار باستفتاء شعبي يشبه استفتاء تسلمه السلطة لعام 1971م.

نصّ الدستور على وجوب كون الرئيس "عربياً سورياً"، ونصّب حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع محتكراً بذلك الحياة السياسية. أما رئيس الجمهورية فنُزِئَتْ القيادة القطرية لحزب البعث عن طريق مجلس الشعب للاستفتاء دون وجود أي مرشح آخر، وأعطاه الدستور صلاحيات شبه مطلقة، فهو رئيس السلطة التنفيذية وله سلطة إصدار التشريع منفرداً أو حجب تمرير تشريع أقره البرلمان، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والمعيّن للمحكمة الدستورية العليا والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وسواها من الصلاحيات كتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين واستفتاء الشعب في قضايا تُعد مقررّة حتى لو كانت مخالفة للدستور، فضلاً عن كونه منتخبا لمدة سبع سنوات مفتوحة لإعادة والتكرار. كما عدّ الدستور الاقتصاد السوري اشتراكياً يقوم على القطاع العام بشكل أساسي.

احتوى الدستور - شكلياً - على قوانين للحريات والحقوق، بقيت معطلة بسبب القوانين البعثية الفوق دستورية:

- قانون الطوارئ لعام 1963 والذي يحظر التظاهر ويتيح الاعتقال التعسفي والتنصت رغم أنها جميعاً حقوق دستورية.
- قانون حماية الثورة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965.
- قانون المحاكمات العسكرية رقم 109 لعام 1968، والذي شرّع تقديم المدنيين للمحاكمات العسكرية.
- قانون إحداث محاكم أمن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم 47 لعام 1968.
- قانون إعدام كل منتسب أو ينتسب للإخوان المسلمين رقم 49 لعام 1980 على خلفية أحداث الثمانينات.

وهذا الدستور يعدّ الأسوأ على مدى تاريخ سوريا، إلا أنه كان الأطول، فقد استمر 39 عاماً، وعدل مرتين فقط، كانت الأولى عام 1981م لتغيير العلم، والثانية عام 2000م لتعديل عمر رئيس الجمهورية من 40 سنة إلى 34 سنة ليتيح لبشار الأسد خلافة والده في السلطة. أما الشعب السوري وحقوقه فلم يعر لها النظام الحاكم أي اهتمام، ولم يبلغ الأحكام العرفية طوال هذه العقود، بل لم يُجر أي تعديل بسيط ليحسن من واقع حرياتهم وحقوقهم.

ما الذي أشعل الفتيل؟

بدأ الحراك الشعبي السوري في 15 آذار من عام 2011 مطالباً بالحرية والكرامة، وأخذ طابعا جماهيريا، سرعان ما انتشر ليشمل الجغرافيا السورية بأكملها، خلال مدة قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر، لكن نظام الأسد الاستبدادي واجه الحراك الشعبي السلمي بالقمع والقتل والاعتقال والتعذيب الوحشي

"إجارك الدور يا دكتور" و "يسقط الأسد" و "الشعب يريد إسقاط النظام"، عبارات أطلقها تلاميذ على جدران مدرسة "الأربعين للبنين" في بلدة "درعا" بعد انتهاء دوامهم المدرسي، وفروا بعدها إلى منازلهم. ورغم بساطة الفعل، لم يدركوا هؤلاء الأطفال بأنهم تسببوا بإطلاق موجة واسعة من الاحتجاجات التي بدأت من "درعا" والتي أصبحت مهد الثورة في ذاكرة السوريين. فعندما دق جرس إنذار المدن والمحافظات السورية في عام 2011 بدءاً من "درعا"، وخصوصاً بعد سقوط بن علي وتنحي مبارك عن الحكم، تبدل حينها وجه المدن السورية التي عُرفت بجمال طبيعتها ومعالمها وحضارتها وثقافتها وآثارها ومساجدها وكنائسها، إلى مجازر وتهجير لشعبها، وذلك من خلال الوحشية التي قابل النظام بها الشعب السوري "المعارض" الذي كان على يقين بأن التغيير قد حان وقته. حين أحداث درعا قام أمن النظام بقيادة عاطف نجيب ابن خالة بشار الأسد باعتقال خمسة عشر طفلاً، وتعذيبهم بطريقة وحشية، بسبب كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير/شباط 2011



لماذا تظاهر السوريون؟

كانت لدى السوريين أسباب مشروعة للانتفاضة على نظام الحكم الطغياني الفاسد الذي فرض نفسه عليهم منذ أكثر من 40 عاماً. فعلى سبيل المقارنة نشير إلى أنه، عندما استولى حزب البعث على السلطة في سوريا لكي لا يتخلى عنها قط، كان يترأس فرنسا الجنرال ديغول! وقد أتاح التعاقب الديمقراطي في فرنسا منذ تطوراته عديدة. أما سوريا فما كان لها أن تشهد شيئاً من هذا القبيل. فأتى وقتٌ تحطى فيه السخط الشعبي فيها حدود الخوف. وفي عام 2011 بلغ هذا السخط أوجه. فالتحسن الاقتصادي الذي أطنبت السلطة في التفاخر به – وبالغت إلى حد كبير في الأرقام ذات الصلة – لم تستفد منه إلا فئة

برجوازية مدنيّة مقرّبة من النظام. وراحت هذه الفئة تتباهى بفراهة حياتها على نحو فاضح. وغدا الفساد ظاهرة عامة، بينما كان قسم كبير من السوريين يعيشون عيشة فقر. فتخفيف القيود الذي شهدته ثمانينيات القرن العشرين لم يُمكن من دعم النشاط الاقتصادي الخاص ولا من زيادة فرص العمل. وأفضى ذلك إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل والمخلفين على قارعة الطريق. وكان كثير من الشباب، ومنهم عدد كبير من حاملي الشهادات، لا يستشرفون أي مستقبل لهم. ويضاف إلى ذلك التضييق الأمني الخانق الذي حرم الأهالي من حقوقهم وحال دون اتخاذهم أي مبادرة. ثم إن الجفاف الذي شهدته الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2010 أدّى إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ودفع بمليون ونصف المليون من الأهالي إلى النزوح للإقامة في ضواحي المدن. فعدت الظروف مهيةً لانفجار اجتماعي. وكانت تكفي لذلك شرارة.

أفلم تتحوّل الثورة إلى حرب أهلية؟

إن هذا السؤال مَحطُّ أخذ وردّ. فالأمر يتوقف تماماً على التعاريف التي يُرَجَع إليها. فعندما تريد حركة شعبية أن تضع حداً لديكتاتورية، مطيحةً بأسرة تتمسك بالسلطة منذ أكثر من أربعين عاماً، فإنها تُعتبر ثورة، وإلا فإن هذه الكلمة تغدو عديمة المعنى. ويقول البعض إن هذه الثورة تطوّرت لتصبح "عصياناً مسلحاً". ويعتبر آخرون أنه طالما كانت تجري مواجهة مسلحة بين قوى من البلد نفسه على أراضي هذا البلد فيجب التكلّم عن "حرب أهلية". إن المعارك بين السوريين تكثُر فعلاً مع تزايد عدد من هجروا جيش النظام والمدنيين الذين امتشقوا السلاح. وهي معارك غير تكافؤية بين الجيش النظامي القوي بدباباته ومدافعه وطيرانه، ومقاتلي الثوار المسلّحين ببنادق رشاشة وأحياناً برجمات صواريخ. ثم إن "هناك آخرين يقولون بأن الأزمة السورية أصبحت، بسبب أعمال النظام وحلفائه، "حرباً على المدنيين".

فمنذ اللحظة التي اندلعت بها الثورة السورية، حتى الآن، والتي بدأت من احتجاجات عفوية سلمية للقضاء على فساد وديكتاتورية نظام الأسد وللمطالبة بالحرية والكرامة، إلا أن الاحتجاجات السلمية، واجهها نظام الأسد "القمعي" بالسلاح والذي تسبب في سقوط مئات الآلاف من الضحايا. يقود الأسد حرب وجرائم ومجازر أمام أعين المجتمع الدولي المغلقة، متفنناً في تصفية دماء شعبه والذي كأي رئيس يتسلم مقاليد الحكم، لايد أن يتعهد بحماية الشعب والحفاظ على كرامتهم وعلى الدستور، إلا أنه لم يكن قادراً على أن يفي بالعهد رُبما بسبب ما توارثه عن أبيه "حافظ الأسد" الذي عُرف بإجرامه، ولكن الفارق بينهما أن بشار كان أكثر إجراماً وعنفاً من أبيه. فقد استطاع بشار أن يحوّل الاحتجاجات السلمية العفوية إلى حرب مسلحة، ساهمت في إشعال المشكلات الطائفية التي أسس لها الاحتلال الفرنسي في سوريا.

استمرت الثورة السورية في نهجها السلمي الجماهيري ما يقارب العام، إلى حين قيام النظام بدفعها للعسكرة، وجرها نحو العنف، من خلال إنزاله الجيش لمكافحة التظاهرات وحصار المدن، حيث رفض عدد كبير من ضباط الجيش وجنوده تصويب أسلحتهم على أهلهم وشعبهم، فبدأت الانشقاقات التي قادت إلى تأسيس الجيش الحر، وإطلاقه سراح أعضاء الحركة السلفية المعتقلين في سجن صيدنايا، ليقيم هؤلاء بتأسيس حركة مقاومة اتخذت طابعاً أيديولوجياً دينياً، رفعت شعارات تراثية إسلامية، معلنين رفضهم للديمقراطية والدولة المدنية

لم تُترك سوريا وحدها في الحرب، فقد بدأت فصائل عدة بالتشكّل من خلال الدعم التي كانت تتلقاه من دول العالم أجمع. كما تسابقت قوى دولية عظمى وإقليمية لتدخل عسكرياً في سوريا، وكل منهم كان

يتسابق حسب مصلحته. لذلك، سنسعى عبر هذا التقرير شرح الكيفية التي أصبحت فيها سوريا ملعباً دولياً، بالإضافة إلى العوامل والمصالح التي كانت وراء الدعم والمساندة الدولية والإقليمية للأسد ونظامه بهدف إبقائه على سدة الحكم، ربما حتى لا يأتي حاكم آخر أكثر "راديكالية"، وللحفاظ على مصالحهم المتحققة، أو توسيع رقعتها

الصراع الدولي على سورية شهدت الساحة السورية خلال الأعوام الماضية سلسلة من التحولات السياسية والمتغيرات الميدانية، بتأثير العوامل الخارجية والفاعلات الدولية والإقليمية، جعلت طرفي الصراع، نظام الأسد والشعب السوري الثائر، الحلقة الأضعف في عملية /آلية القرار السوري، فتحول السوريون إلى مجرد عامل ثانوي مكمل للمشهد لا أكثر.

رغم كل شيء فإن المعطيات تشير إلى أن الصراع في سورية لن يتوقف دون تحقيق نوع من الانتقال السياسي، الذي يضمن تغيير طبيعة نظام الحكم، فيزيل الطابع الأسري للحكم المطلق، ويفتح الباب أمام عودة السوريين في الداخل والخارج لوطنهم وبيوتهم، ويضمنهم على إمكانية العودة من جديد إلى الحياة الطبيعية، ووقف الحرب الأهلية التي فجرها النظام.



لا سلام في سورية إلا عبر الانتقال السياسي

انحسار العمليات القتالية، وتراجع قوى الثورة ميدانياً، لا يعني انتهاء الثورة السورية، ولا يعني هزيمة مؤسساتها أو انتصار النظام عليها، بل تشير إلى الانتقال من مرحلة لها طبيعتها وأدواتها، إلى مرحلة أخرى مختلفة عنها، لها معطياتها وأدواتها، حيث يتحول المشهد السياسي للثورة من مرحلة "الهدم" إلى مرحلة "البناء"، في حين يواجه نظام الأسد تحديات سياسية واقتصادية ودبلوماسية لم يشهدها من قبل.

لا تشير المعطيات الحالية إلى تغيير دراماتيكي يمكن أن يحصل في الأشهر القادمة، حيث التجاذبات حول تشكيل اللجنة الدستورية قائمة، والجهود مستمرة لإيجاد حل سياسي بين النموذج الذي تريده موسكو ويضمن لروسيا السيطرة الكاملة على سورية والإشراف الكامل أيضاً على الحل السياسي فيها، سواء ببقاء الأسد أو بتغييره، لكن بشروط تضمن له الخروج الآمن مع الحفاظ على نظامه مع بعض التعديلات التجميلية، وبين النموذج الذي يهتدي بالقرارات الدولية التي تفضي إلى انتقال سياسي يغير من النظام القائم، سواء بإعادة توزيع السلطات بين المؤسسات السورية وفي مقدمها سلطات الرئيس،

والاعتراف بحد أدنى من الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبالتالي ضمان الحد الأدنى من حكم القانون والقضاء العادل والحريات الأساسية والمشاركة الشعبية في الحكم.

لا سلام في سورية ولا استقرار إلا عبر الانتقال السياسي، الذي يقتضي بالضرورة نهاية مرحلة وبداية أخرى، وهذا معناه نهاية حكم عائلة الأسد إلى الأبد

السجين الذي تتلمذ على يد سجّانه

حسب ما أشار له كوثراني في كتابه "بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية" أن التاريخ: "ليست المسألة مسألة مؤامرة، فالتاريخ لا تصنعه المؤامرات، لكن لميزان القوى بين الأطراف، وللعلاقات المنسوجة بين قوى الداخل وقوى الخارج، دوراً في ترجيح ما هو محتمل وممكن، وما هو مسموح به أو ممنوع".

لذلك، فالعودة للتاريخ ضروري لفهم التحولات التي لحقت بالبلاد مع وقوع الثورة، حيث إن الطائفية التي لعب بشار على أوتارها لم تكن سوى مخلفات الاحتلال الفرنسي، وذلك لأن الاحتلال كان يستغل النزعات الطائفية لتسهيل السيطرة على سوريا عبر توسيع دائرة المتصارعين ومن ثم الظهور كمنقذ يسعى لإدارة هذه الفوضى. كما قام الاحتلال الفرنسي آنذاك بتقسيم سوريا إلى أربع دول، هي: الدروز والعلويين ودمشق وحلب، وبعد الاحتجاجات الشعبية التي استمرت على مدى عامين، قام الاحتلال بتشكيل ما عُرف بـ "الاتحاد السوري" في عام 1922، المكون من حلب ودمشق والعلويين. إلا أن ذلك الاتحاد لم يدم طويلاً، ففي عام 1924 قام الاحتلال الفرنسي بإلغائه، ووجد دولة "سوريا" حتى اندلاع الثورة السورية الكبرى في عام 1925. وقبل عام من استقلال سوريا، شهدت حركة شعبية واسعة ضد المستعمر الفرنسي التي ارتكبت فيها جنود الجيش الفرنسي إحدى أبشع جرائمهم في التاريخ الحديث.

وبالانتقال لسوريا الحالية، فقد انتقلت سوريا من العباءة الفرنسية تجاه عباءة في معسكر آخر، أي الاتحاد السوفييتي. وقد كان لأحداث احتجاجات حماة 1964 الأثر الرئيس في تشكيل ملامح الوجه الجديد لسوريا، والتي عُدّت حينها أول احتجاجات بين القيادة الحديثة لحزب البعث العربي الاشتراكي وبين الإخوان المسلمين في سوريا- كقوة جديدة متبنيه المشروع الأيديولوجي الذي يهدف للتغيير الاجتماعي. ليتجه النظام البعثي حينها للتحالف مع الكتلة الاشتراكية، إقليمياً ودولياً، والذي يأتي على الرأس منه الاتحاد السوفييتي -الداعم الأول والأساس لسوريا-. وبناءً على ذلك، حدث تطوراً تجاه موقع سوريا من الأمن الأوروبي: الأول زيادة تفاعل سوريا مع دول شرق أوروبا، وروسيا. والثاني اصطدامها بالمشروع الأوروبي الأطلسي، والتحالفات الإقليمية التي اعتبرت دمشق معادية للعرب.

سوريا والمسلخ البشري

هبت نسائم الربيع، حاملة معها ثورات واحتجاجات شعبية على امتداد عدد من الأقطار العربية التي اعتادت على قمع الشعوب، حتى وصلت إلى سوريا في العام 2011، سوريا التي ظلت تحت وطأة حكم عائلة الأسد على امتداد أربعين عاماً. ليخرج الشعب السوري إلى الشوارع، رافضاً الظلم والفساد والقمع كما قامت الشعوب العربية الأخرى، إلا أن تلك الاحتجاجات السلمية ما لبثت إلا أن تحولت لثورة مسلحة وحرب أهلية، وذلك حين وقفت الطائفة العلوية التي ينتمي لها الرئيس، ومن يُعرفون إعلامياً بـ"شبيحة

الأسد" في وجه المتظاهرين "المعارضين"، ومع استمرارية الاشتباكات بين المعارضة والنظام، تطورت تلك الاشتباكات نحو استعمال الأسلحة الثقيلة من قِبل قوات النظام، واستعمالهم للمدفعيات والآليات المصفحة، وقصف الكثير من المدن بشكل مباشر، وصولاً للآليات المتقدمة الحديثة التي استُعملت كسلاح الجو، والذي استخدم لأول مرة عبر القصف بالمروحيات القتالية والبراميل المتفجرة.

فقد أصبحت صور الجُثث في الطرق ورائحة الدماء والموت والحرائق والصواريخ أمر معتاد للشعب السوري، كما أن احتمالية التردّي نحو الأسوأ بدأت تزداد ساعة بعد ساعة. فأكثر من سبعة أعوام تعيش سوريا حالة من الألم والمأساة وكأنها في نفق مظلم لا نهاية له، مليء بالجزارين الذين يتفننون بقتل الشعب. حيث كان نظام الأسد الابن كفيلاً ليعيد تاريخ تلك العائلة التي عُرفت بالإجرام، حيث حاصر النظام سوريا من جميع الجهات وحولها إلى عُرف تعذيب من المستحيل أن يغادرها أحد إلا وهو مُكفّن.

هنا، لا يمكننا تجاهل تاريخ عائلة الأسد، لفهم الأحداث والتحويلات التي حدثت في سوريا من قبل تلك العائلة. فقد كانت مجزرة حماة التي قُتل حافظ الأسد حينها عشرات الآلاف في غضون 27 يوم، كفيلاً لتشرح إجرام العائلة والذي بدأ من الأب "حافظ" وتوارثه الابن بشار الذي ارتكب وما زال يرتكب مجازراً أكثر عنفاً ودموية مما فعله الأسد الأب في حماة. وحسب التقارير الدولية التي أُصدرت بشأن الثورة السورية، أوضحت بأن أكثر من سبعة ملايين مُهجر وأعداد شهداء وضحايا ضخمه وغير متناهيه، وإن لم يكن بسبب القصف، فيكون في المعتقلات السورية كسجن "صيدنايا" وآخرين لا حول لهم ولا قوة فيموتون في المخيمات من البرد ونقص المواد الغذائية والطبية على الحدود والتشريد.

فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً وثقت فيه الإعدامات المختلفة التي نفذها النظام السوري بحق المعتقلين المعارضين. حيث استند التقرير إلى تحقيق عميق أجرته على مدار عام، والذي تضمن مقابلات من بينهم مسؤولين وحراس في تلك السجون وقضاة ومحامون. فحسب تعبير المنظمة التي وصفت فيه السجن العسكري بأنه "المكان الذي تذبح فيه الدولة السورية شعبها بهدوء"، ناهيك عن طرق التعذيب التي ذُكرت في تقرير المنظمة ومنها "السلق في المياه الساخنة".



كيف فقد النظام السوري سيطرته على جزء من أراضي البلد؟

إذ عمّت الانتفاضة جميع أنحاء سوريا وتكاثرت حالات الانشقاق عن الجيش، لم يعد للنظام ما يكفي من القوات لكي يفرض نفسه في كل مكان. فغدا يولي الأولى للحيلولة دون بلوغ الحراك المدن الكبرى، وذلك بنشر شبكته الأمنية القوية في كل مكان. وهكذا سُمّيت التظاهرات الأولى في دمشق بـ“التظاهرات الطائرة”، لأنها كانت تنفضّ قبل أن يطالها القمع. وراحت تخرج عن نطاق سيطرة النظام الأرياف والمناطق المحيطة بالمدن حيث تشكلت محلياً مجموعات من الثوار المسلّحين. وحصل انعطاف كبير في عام 2012، عندما استولت كتائب الجيش السوري الحر على جزء كبير من الأحياء الشعبية في حلب، ثانية مدن سوريا وعاصمتها الاقتصادية. فراح الجيش النظامي يتراجع تحت ضغط هجوم الثوار، وينسحب أيضاً من أقسام كبيرة من شمال غرب البلاد، حول حلب وإدلب. وأتاح استيلاء الجيش السوري الحر على العديد من المراكز القائمة على الحدود السورية التركية مدّ الثوار بالرجال والسلاح على نحو أسهل، كما أتاح قدوم أوائل المقاتلين الأجانب. وتولى الأهالي المحليون إدارة المناطق المسماة بـ“المحررة” من سيطرة النظام، منشئين “مجالس مدنية” لتسيير الشؤون اليومية. وتعرض هذه المناطق يومياً لقصف طيران النظام، الذي يؤدي إلى تدميرها كما يؤدي على الأخص إلى مغادرة عشرات الألوف من أهاليها طلباً للجوء.



شتان بين حركة عام 2011 وما آلت إليه!

نجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب وبالنفى. نجيب بالإيجاب لأن الجيش السوري الحر الذي يمثّل انتفاضة عام 2011 التمثيل الأفضل على الصعيد العسكري فقد الكثير من مناطق سيطرته، ولأن فصائل الثورة الأخرى لا تتبنّى الخطاب الديمقراطي تبنياً يذكر، بل إن بعضها لا يتبنّاه أبداً. ونجيب بالنفى لأن المثل العليا لثورة عام 2011 لمّا تزل حاضرة ولا يزال في الميدان قسم ممّن نادوا بها. فالمقاتلون الذين يريدون إسقاط الدكتاتورية لكي يتاح للسوريين أن يحدّدوا بأنفسهم شكل الحكم الذي يريدونه لبلدهم ما يزالون كثيرين. ويبقى المجتمع المدني حاضراً من خلال شتى مشاريع التنظيم والمقاومة في المناطق التي يسيطر عليها الثوار. وقد انخرط في هذه المشاريع نشطاء احتجاجات عام 2011 الشباب والأقل شباباً، أو على الأقل أولئك الذين بقوا في البلد لأن الكثيرين منهم غادروها بسبب القمع الذي استهدفهم بصورة خاصة. لقد اعتقل كثير من منهم، وُرّج بهم في السجن، فعذبوا أو أعدموا.

القوى الرئيسية الأربعة الحاضرة في الميدان

كان النزاع في بدايته يدور بين طرفين، هما النظام والمعارضة، ثم انضافت إليهما تدريجياً "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) والقوى الكردية، كل منهما ساعياً إلى تحقيق مراميها الخاصة.

1 – القوات الحكومية، الموالية لنظام بشار الأسد، تتألف اليوم، علاوة على الجيش النظامي، من ميليشيات ومجموعات مسلحة أجنبية أخرى. إن مناطق سيطرتها تشهد اضمحلالاً ملحوظاً، فهي لم تعد تسيطر إلا على أقل من ثلث الأراضي السورية، ما يقع معظمه في غرب البلد، في المنطقة الممتدة من العاصمة دمشق حتى اللاذقية، ويضم كل المنطقة الساحلية والمدن الرئيسية حمص وحماه ونصف مدينة حلب. ويمثل ذلك معظم ما يسميه البعض "سوريا المفيدة"، الأمر الذي يتيح للنظام ضرباً من الاستمرارية الترابية. فما زالت أجهزة الدولة تعمل على نحو شبه عادي في هذه المنطقة حيث لا تطال الأهالي عمليات القصف لأن قوى المعارضة لا تمتلك وسائل قصفها ولا تريد قصفها. وتقاتل القوات الموالية للنظام مختلف فصائل الثوار براً لكنها تقاتلها القتال الأهم جواً، حيث تتمتع بنفوق حاسم. فطائراتها المروحية ترمي يومياً البراميل المتفجرة على مناطق الثوار، موقعةً عشرات الضحايا بين المدنيين. ويقول جيش النظام إنه يقاتل داعش أيضاً، لكن قتاله إياها أتى في وقت متأخر جداً، وهو أقل من قتاله الثوار السوريين تواتراً بكثير وأقل منه عزماً وفعالية.

2 – المعارضة السورية المسلحة، التي سُميت في بادئ الأمر بـ"الجيش السوري الحر"، والتي تدعى أيضاً بـ"المجموعات المسلحة" أو "فصائل الثوار"، لم تنجح قط في تشكيل قوة منسقة وذات تنظيم مركزي. وهي تتألف من مجموعات وكتائب محلية شتى، شكّلها في بادئ الأمر مدنيون امتشقوا السلاح في سياق الثورة. إن الإسلاميين المتشددين إلى هذا الحد أو ذلك هيمنوا شيئاً فشيئاً على هذه المعارضة المسلحة، التي اعتمدت اعتماداً شديداً على المساعدة الخارجية فيما يخص تمويلها وتجهيزها. وقد أسهمت الأموال التي دفعتها حكومات بلدان الخليج، وكذلك جهات راعية خاصة، إسهاماً كبيراً في إضفاء هذا الطابع الإسلامي على هذه المعارضة المسلحة. لقد تشكلت فصائل، متخذةً تسميةً إسلامية، دون قناعة منها في معظم الحالات، لكي يتسنى لها الحصول على الأموال المعنية. ولما كان الجيش الحر قليل الموارد فإنه يخسر مقاتلين يغادرونه فينضمون إلى الفصائل الإسلامية التي يمكنها تسليحهم ودفع راتب لهم لكي يعيلوا أسرهم. إن الجيش السوري الحر ينتظر دون طائل مساعدةً من البلدان الغربية كان من شأنها أن تحول جزئياً دون هذه النزعة إلى تأسلم المقاتلين.

وبعد أن ظلت المعارضة المسلحة تسيطر على معظم أراضي البلد حتى عام 2014، فإنها ما فتئت تتقهقر منذ التدخل الروسي في خريف عام 2015. وبعد خسارتها الشطر الشرقي من حلب في أواخر عام 2016، غدت أهم مناطق وجودها تتمثل في منطقة إدلب شمال غربي سوريا بمحاذاة الحدود السورية التركية. وهي لما نزلت تسيطر على بعض أجزاء أطراف دمشق العاصمة، وحماه، واللاذقية، ودرعا في الجنوب. ومنذ أيلول/سبتمبر 2015 يستهدف الطيران الروسي بصورة خاصة هذه المناطق التي يقصفها جيش النظام بانتظام، ما يدفع قسماً كبيراً من أهاليها إلى الفرار للنزوح ضمن سوريا أو للجوء خارجها.

3 – "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، التي ظهرت في الميدان بدءاً من ربيع عام 2013، هي الفصيل الجهادي الرهيب الذي تتألف أربعة أخماسه من غير السوريين، من متطرفين قادمين من جميع أصقاع العالم. وتختلف مرامي داعش كل الاختلاف عن مرامي المعارضة السورية التي تواجه نظام بشار الأسد. فقد أعلنت داعش في حزيران/يونيو 2014 "الخلافة" على قسم كبير من الأراضي السورية والأراضي العراقية، وهي تسيطر على كل النصف الشرقي من سوريا المحاذي للحدود مع العراق، مهدّ هذه الحركة حيث توجد قاعدتها الأساسية. وقد فرضت هذه الحركة نفسها بالقوة والتهريب، إذ طردت فصائل الثوار السوريين، ولا سيّما في الرقة، عاصمتها السورية، وأخضعت

الأهالي المحليين لشريعته، وارتكبت الفظائع. ويتعرّض هذا الفصيل الجهادي منذ صيف عام 2014 لغارات جوية يشنّها عليه تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى يشنّها عليه الطيران الروسي والفرنسي والبريطاني منذ خريف عام 2015، وهو الآن في وضع دفاعي. وعليه فقد جعل أعماله تطل شتى أنحاء العالم معلناً مسؤوليته عن عمليات إرهابية دامية مذهلة، في فرنسا على الخصوص، وكذلك في تونس ومصر ودول أخرى (انظر ما يلي).

4 – القوات الكردية السورية تسيطر على المنطقة الواقعة في شمال غرب سوريا بمحاذاة الحدود التركية التي يمثّل الأكراد السوريون معظم أهاليها. إنها تتألف من مقاتلين محليين ينتمون إلى "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD)، الفرع السوري لـ"حزب العمال الكردستاني" (PKK) التركي، الشيوعي المنشأ. وقد استفاد "حزب الاتحاد الديمقراطي" من انسحاب النظام في صيف عام 2012 من المناطق الكردية المنعزلة جغرافياً – أفضية القامشلي وكوباني (عين العرب) وعفرين. وتقاتل هذه القوات الكردية من أجل بسط سيطرتها على الأراضي التي تقطنها أغلبية كردية ونيل استقلالها الذاتي، ولا تُعتبر قوى معارضة للنظام السوري. والحال أن النظام يستعمل هذه الورقة لإضعاف "المجلس الوطني الكردي"، الذي يعمل بالتنسيق مع المعارضة السورية الموحدة ضمن إطار "الائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة السورية". وقد اعترض هذا الائتلاف، خلال مؤتمر المعارضة الذي عُقد في الرياض في 10 كانون الأول/ديسمبر 2015، على مشاركة "حزب الاتحاد الديمقراطي" فيه، معتبراً أن موقف هذا الحزب غامض ومحتجاً بأنه لا يقاتل النظام بل على العكس يجابه مجموعات الثوار. وفي سياق تطور النزاع وجد الأكراد أنفسهم في طليعة النضال ضد داعش في شمال سوريا. لقد خاضوا المعركة الكبرى من أجل الدفاع عن مدينة كوباني واستعادتها. وقد تسنى القيام بهذه العملية على الأخص بفضل غارات طيران التحالف الدولي الذي يكافح داعش وبفضل عمليات توريد الأسلحة الذي تعتبره أنقرة استهانةً بمصالحها. وفي حزيران/يونيو 2015 نجحت القوات الكردية وكتائب من "الجيش السوري الحر" في إخراج رجال داعش من مدينة ومنطقة تل أبيض الواقعة على الحدود التركية ا

– 1 نظام دمشق

بشار الأسد: أهو قائد عصري علماني وحامٍ للأقليات في المشرق؟ ...

خَلَفَ بشار الأسد أباه في عام 2000، جاعلاً سوريا، إلى جانب كوريا الشمالية، الحالة الوحيدة للجمهورية الوراثية. وذلك ما يشار إليه بـ"الملكية الجمهورية". إنه طبيب، ويرتدي بدلة، وليس ملتحمياً، ويتكلم الإنكليزية. قصارى القول إنه يشبهنا. فبشار الأسد وزوجته يُرزان للغرب، منذ وصول الأسد إلى السلطة، مظهرًا مضبوطاً بدقة: مظهر زوجين عصريين، مستغربين (تعارفاً في لندن حيث كان يدرس طب العيون)، متمدّنين! إنه جعل من مختلف "إطلاقاته" في وسائل الإعلام حملة تواصل بكل معنى الكلمة. وقد نجحت عملية الإغراء هذه لمدة طويلة لدى قادة الغرب والرأي العام الغربي. أما القول بـ"علمانيته" فيعني اعتبار أن العلمانية يمكن أن تستغني عن بعدها الديمقراطي. لقد أدرك بشار الأسد، على غرار أبيه من قبل، الفائدة التي يمكن أن يجنيها من صعود النزعة الإسلامية، مقدّماً نفسه بصفته الوفاء منها. إنه سخر الأقليات لمنفعته، زاعماً أنه إذا كان يحظر التعددية السياسية بكل أشكالها فهو يحمي ضرباً من التعددية الدينية والإثنية. والحقيقة أن مختلف الطوائف والجماعات السورية لم تنتظر نظام آل الأسد لكي تتعايش. وعلى النحو ذاته، أدركت عائلة الأسد إمكان الاستفادة من استغلال القضية الفلسطينية من أجل بقائها في السلطة. فراحت تتشدد بخطاب المقاومة، دون أن تتورع في الوقت نفسه عن مقاتلة أهم الأطراف الفلسطينية الفاعلة قتالاً متوحّشاً، في لبنان في ثمانينيات القرن العشرين، وفي سوريا خلال الثورة، ولا سيّما في مخيم اليرموك.

... أم دكتاتور، ومجرم حرب؟

إن الرئيس السوري مسؤول عن أعمال العنف التي ارتكبها جيشه، والتي أفضت إلى تدمير جزء كبير من سوريا، وإلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين، ونزوح ملايين السوريين ضمن سوريا وهجرة الملايين منهم إلى خارجها. والحال أن قائمة التعديّات والجرائم التي ترتكبها قوات النظام المسلّحة ضد أهالي سوريا لمّا تزل تطول منذ بدء النزاع. وثمة أمثلة على ذلك يُعدّ أكثرها اتّساماً بالطابع الصارخ استهداف النظام الأهالي المدنيين بالأسلحة المحظورة حتى في أوقات الحرب، بما في ذلك الغازات السامة، مستعملاً إياها استعمالاً واسع النطاق كما حصل في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في ضواحي مدينة دمشق صيف عام 2013، وحالاتُ الاختفاء القسري، وتعذيبُ آلاف السجناء حتى الموت. ثم إن بشار الأسد ينظّم، على غرار ستالين من قبل، الإبادة عن طريق التجويع، بحصار المدن التي تقاومه. إن جرائم الحرب المُثبتة التي وثّقها عديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المعترف بمصداقيتها، والتي حقق فيها مدّعون عامون دوليون، تجعل بشار الأسد تحت طائلة الإحالة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.



ماذا يريد نظام بشار الأسد؟

يتمثّل الموقف الثابت الذي اتخذه النظام السوري منذ بداية الأزمة عام 2011 في التشبّث بالسلطة للحفاظ عليها بأي ثمن. فنظام بشار الأسد، القائم منذ أربعين سنة على منظومة قمعية غاشمة وعلى هيمنة عصبية عائلية تستأثر بمقاليد البلد السياسية وبموارده الاقتصادية، لا يريد أن يتنازل عن شيء. وهو قد رفض إجراء الإصلاحات التي طالب بها الأهالي عند انطلاق الثورة وردّ على مطالباتهم بالقمع الوحشي والمنهجي. إنه، إذ يصمّ جميع المعارضين بأنهم "إرهابيون"، استباح استعمال كل الوسائل لمقاتلة المحتجّين عليه، ولا سيّما المعارضين الديمقراطيين، الذين يخشاهم أكبر خشية. فالنظام يظل حتى الآن يرفض أي تسوية سياسية (انظر ما يلي).

كيف يستديم نظام الأسد تماسكه منذ عشر سنوات؟

لقد مثّل الإيغال في القمع المسلّح الوسيلة الأولى لبقاء النظام الذي لم يتورّع عن فعل أي شيء من أجل ذلك، كما رأينا. وعلى نحوٍ موازٍ عبأ النظام مخاوف بعض الطوائف، ما أتاح له تعزيز التفافها حوله ولا سيّما التفاف العلويين، الذين يتخذ منهم رهائن بسبب خشيتهم على مستقبلهم، وتوسيع قلق القوى الغربية على مصير المسيحيين في سوريا ما بعد الأسد. لكن العامل الحاسم في بقائه تمثّل في دعم حليفه

الرئيسيين، إيران وروسيا، اللذين مدّاه بالكثير من الرجال والأسلحة والعتاد، بل سانداه مباشرة في الميدان وحمياه على الصعيد الدبلوماسي في الأمم المتحدة (انظر ما يلي).

2- المعارضة السياسية

ثمة انطباع بأنه ما من جهة تمثّل قوة بديلة

يُعدّ عدم ظهور معارضةٍ سياسيةٍ سوريةٍ متماسكةٍ وبارزةٍ للعيان مشكلةً أساسيةً أسهمت في إطالة أمد النزاع. فالسوريون الذين يطالبون بسقوط نظام بشار الأسد لم ينجحوا في تشكيل جبهة سياسية ذات صفة تمثيلية، متماسكة وموحّدة، ولها استراتيجية واضحة وواقعية، وذلك على الرغم من أنهم يمثّلون الأغلبية بين الأهالي وبين المنفيين. وهذا الضعف الشديد يأتي في المقام الأول نتيجة لأكثر من أربعين عاماً من الدكتاتورية التي حظرت أي تعبير أو نشاط سياسي في البلد. وكان للافتقار إلى الخبرة والمهارة لدى المعارضين السوريين، بجميع مشاربهم وتياراتهم، أثر معيق زاد منه أن مدى التعقيد الذي يكتنف الأزمة يتطلب مهارة سياسية ودبلوماسية واستراتيجية استثنائية. وقد تفاقمت هذه المصاعب بسبب عدم الدعم ممّن يُفترض أنهم حلفاؤهم، حيال حزم حلفاء النظام.

المعارضة منقسمة...

تلکم حجة غالباً ما يسوقها نظام بشار الأسد وحلفاؤه وأنصاره للانتقاص من شأن المعارضة أو النيل من مصداقيتها. والواقع أن المعارضة، شأنها في ذلك شأن المقاومة الفرنسية في عام 1940، تضم من الشباب الذين تظاهروا منذ اللحظة الأولى بقدر ما تضم من المجموعات والشخصيات السياسية الموجودة في المنفى. إنها تتألف من طائفة واسعة من التيارات والحركات، تتنوع من الإخوان المسلمين وصولاً إلى العلمانيين الديمقراطيين مروراً بالبراليين أو الشيوعيين. كما يمكن أن يُحاجّ بأن هذه المعارضة التعددية هي سمة من سمات الديمقراطية. ويعلّل التباعدُ الجغرافي، ومناطق التحديات التي يواجهها المعارضون على الأخص، اختلاف نهجهم والانقسام في صفوفهم. لكنّ يحدوهم جميعاً في الأمد القصير هدف واحد هو الانتقال السياسي في سوريا.

... وتخضع لتأثير خارجي

تلکم هي مقولة النظام الذي راح منذ الأيام الأولى للثورة يشكو من "المؤامرة" متهماً "الإرهابيين المتطرفين المأجورين للخارج" بحبكها. وعبئاً يقول النظام بأن بلدان الخليج أو البلدان الغربية كانت تقف من وراء المتظاهرين، فما من حاجة في هذا الصدد للأجانب: فالانفجار كما رأينا وقع لأسباب داخلية. ومع تحوّل النزاع إلى نزاع عسكري أخذت الأسلحة ترد من الخارج، عبر الحدود اللبنانية أولاً ثم عبر تركيا. وأخذ نطاق الدعم المالي المقدّم إلى مجموعات الثوّار يتسع نطاقاً بدءاً من عام 2012، بأموال من جهات خاصة سورية أو عربية، ثم وردت أموال خاصة من الأوساط الأصولية في بلدان الخليج. فصارت المعارضة أكثر اعتماداً فأكثر على هذه البلدان لأن باقي العالم قد خذلها. فمجموعة "أصدقاء الشعب السوري"، التي تضم أكثر من مئة بلد من البلدان العربية والبلدان الغربية وغيرها، ما تنفك تتكث بتعهداتها. فغالباً ما لم تف هذه المجموعة بما قطعته من وعود تقديم المساعدة السياسية والمساعدة العسكرية بل وحتى المساعدة الإنسانية.

أهم مكونات المعارضة:

- **“التحالف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية”:** وهو تجمع رسمي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 يضم طائفة واسعة من الحركات والشخصيات المعارضة. إن جميع المناطق والطوائف والتيارات السياسية السورية ممثلة فيه. أما هدفه المعلن فهو “إسقاط نظام الأسد وإقامة سوريا المدنية الديمقراطية”. وقد اعترفت به بلدان عديدة من البلدان العربية والغربية، ومنظمة الأمم المتحدة، باعتباره ممثلاً المعارضة السورية الرئيسي المشروع.
- **الحكومة السورية المؤقتة:** هي حكومة أنشأها “التحالف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية”، تدير منذ عام 2014 شؤون الأهالي السوريين المقيمين في مناطق سوريا التي لم يعد النظام يسيطر عليها والسوريين المقيمين في المنفى، ولا سيما شؤون الصحة والتعليم. وتتخذ وزارات هذه الحكومة وأجهزتها مقاراً لها في تركيا.
- **سائر التشكيلات الصغيرة غير المندرجة ضمن** “التحالف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية” التي تمثل اتجاهات شتى: أهمها “الهيئة الوطنية للتنسيق” التي لها شق في سوريا وشق خارجها وتضم متقنين اعتقل النظام بعضهم؛ وبينها ما أنشأه العديد من الشخصيات النافذة أو المتقنين أو الأعيان من أحزاب أو حركات تشكل أقلية ضمن المعارضة.
- **“الهيئة العليا للمفاوضات”:** وهي تجمع جديد تشكل في كانون الأول/ديسمبر 2015 خلال الاجتماع الذي عُقد في الرياض في المملكة العربية السعودية تحضيراً للمفاوضات بشأن السلام التي كان من المرتقب أن تجري برعاية الأمم المتحدة. إنها تضم زهاء مئة من المندوبين، يمثلون كل الفصائل والمجموعات الأنفة الذكر، والقوى المسلحة التي تقاتل في الميدان، وشخصيات معارضة مستقلة. لقد توصل الجميع إلى اتفاق بشأن برنامج للشروع في المفاوضات مع ممثلي النظام بغية الانتقال السياسي القائم على أحكام اتفاقات فيينا (انظر ما يلي). وأكد في البيان الختامي أن المجتمعين “أبدوا استعدادهم للدخول في مفاوضات مع ممثلي النظام السوري، وذلك استناداً إلى بيان جنيف [1]”، أي على أساس مبدأ الانتقال السياسي. ولم يعد رحيل الرئيس السوري يُطرح بمثابة شرط مسبق وإن كان من المحاط به علماً أنه يجب أن يرحل عند بداية المرحلة الانتقالية.

يعاين من ناحية أخرى أن الشعب بأسره يقاوم

من البديهي أن السواد الأعظم من السوريين الذين نفروا إلى النشاط من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي في سوريا بدلاً من دكتاتورية بشار الأسد ليسوا مندرجين ضمن التنظيمات السياسية للمعارضة. ولئن لم يكن بعضهم ناشطاً فإن بعضهم الآخر يعمل ضمن أطر شتى في الميدان، في أوساط الأهالي، للإعراب عن رؤيته إلى سوريا الجديدة.

منظمات المجتمع المدني: ثمة آلاف من هذه المنظمات المختلفة من حيث القدر والاختصاص، القائمة ضمن سوريا وخارجها. فالمنظمات الطبية التي أنشأها أطباء سوريون مغتربون تقوم بعمل هائل في ظروف غالباً ما تكون مأساوية لمعالجة الجرحى بل ولتولي المسؤولية عن الصحة العامة في المناطق الخارجة عن سيطرة حكومة النظام. وثمة مجموعات من الشباب والنساء تنظمت للنشاط في المجال الإنساني وللعمل أكثر فأكثر في ميدان التعليم، وكذلك لاستحداث مشاريع صغرى لتوفير أسباب العيش للعائلات التي تفتقر إلى الدخل. إن كل هذه البنى غير الرسمية تشهد على حيوية المجتمع المدني السوري وعلى صموده.

منظمة المتطوعين السوريين ذوي القبعات البيضاء: إنها مثال على تولي السوريين المسؤولية عن مصيرهم سلمياً. وتقوم منظمة الدفاع المدني هذه، التي أنشئت رداً على قصف النظام ولا سيما استعماله البراميل المتفجرة، بإخراج الضحايا من تحت الأنقاض وتقديم لهم الإسعافات الأولية. إنها تأسست في

بادئ الأمر في إديلب ولها اليوم حضور في 117 موقعاً. وقد أنقذ أعضاؤها حياة 35000 جريح، مخاطرين لذلك بحياتهم في معظم الحالات (قُتل 106 منهم منذ إنشاء المنظمة).

المجالس المحلية: في معظم الأحياء والبلدات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، أنشأ الأهالي مجالس مدنية لتسيير شؤون حياتهم اليومية: أجهزة بلدية، ومحاكم، ومرافق صحية، ووسائل لتوزيع المساعدة. وقد دسّنت بعض هذه المجالس ممارسات ديمقراطية غير معهودة في سوريا آل الأسد، إذ نظموا انتخابات وأقاموا منظومة لاتخاذ القرارات بصورة جماعية.

المتقنون: من الأهمية بمكان التشديد على أن الحركة الاحتجاجية تحظى بتأييد أغلبية قوى البلد الحية المتمثلة في الشباب والمتقنين والكتاب والفنانين والموسيقيين والسينمائيين وغيرهم ممن تتمثل فيهم روح البلد الإبداعية وعودها بمستقبل أفضل. إن هؤلاء يجسّدون ملكتهم الإبداعية وآراءهم من خلال أعمالهم الأدبية أو الفنية التي تشهد نماء رائعاً منذ بدء الثورة. وقد اضطر عدد كبير من هؤلاء المتقنين إلى مغادرة سوريا بسبب القمع. ويشار في هذا الصدد إلى أن فرنسا استقبلت عدداً منهم



- 3 ظهور "الدولة الإسلامية في العراق والشام" واتساعها

نتجت "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) عن "الدولة الإسلامية في العراق"، التي نشأت عام 2006 في أعقاب التدخل الأمريكي فيه عام 2003. وكانت حينذاك تمثل منظمة القاعدة في بلاد ما بين النهرين. وفي نيسان/أبريل 2013 أعلن زعيمها العراقي، أبو بكر البغدادي، إعلاناً زائد التسرع بعض الشيء، اندماج فصيله مع جبهة النصرة لتشكيل "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ولم تلبث جبهة النصرة أن نفت في اليوم التالي هذا الاندماج وأكدت ولاءها للقاعدة، بينما انفصلت جماعة البغدادي عن القاعدة. فعدت هاتان الجماعتان الجهاديتان مجموعتين متنافستين تتصادمان في بعض الأحيان تصادماً مباشراً.

وفي الشهر التالي سيطرت داعش على الرقة، أولى كبريات المدن السورية التي كانت المعارضة المسلحة للنظام قد "حرّرتها". وظهر عندها جلياً أن لداعش مرامي لا تمت بصلة إلى النضال ضد نظام الأسد. ثم إنها تتألف بمعظمها من غير السوريين (تبلغ نسبة القادمين من الخارج أكثر من 75% من مجموع مقاتليها). وإذ واجهها الأهالي المحليون بالرفض الفوري، بسبب أفكارها وطرئتها الفظة، فإنها راحت تفرض نفسها بالقوة والترهيب.

وفي كانون الثاني/يناير 2014 تمكّن الثوار من طرد داعش من منطقة حلب ومنطقة إديلب، في شمال غرب سوريا، حيث كانت قد رسّخت وجودها. فأعاد هذا الفصيل الجهادي تجميع قواته في الرقة، مصقياً سائر قوى المعارضة في المدينة وفي المحافظة.

وفي حزيران/يونيو 2014 شنت داعش هجوماً صاعقاً فاستولت على مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا وفي العراق، منها الموصل، ثانية مدن العراق. ولم تواجه داعش أي مقاومة تُذكر من جانب الجيش العراقي، ووضع جهاديّوها يدهم على مقادير كبيرة من العتاد العسكري الحديث الذي كان الأميركيان قد زوّدوا به الجيش العراقي المؤلّف من جنود رديئي التدريب، وفاتري الحماس على الأخص. كما استولت داعش على الأموال الطائلة المودعة في بنوك الموصل وعلى آبار النفط في المنطقة. هكذا غدا بحوزة داعش عتاد عسكري عالي الأداء ومال كثير وموارد طائلة. إنها احتلت، خلال نفس الهجوم الذي شنته في حزيران/يونيو 2014، على الأراضي السورية الممتدة على طول الحدود مع العراق، ولا سيّما منطقة دير الزور الغنية بالنفط. وبعد أن بلغت هذا المستوى من التجهيز، تسنّى لها الإعلان في 29 حزيران/يونيو 2014 عن إعادة إقامة "الخلافة". فطلبت من المسلمين في جميع أنحاء العالم أن يبايعوها. وغدت الرقة عاصمة لكيان تمتد أراضيه على جانبي الحدود السورية العراقية تعادل مساحته مساحة المملكة المتحدة. وأخضعت داعش المناطق التي تسيطر عليها لشريعتها عن طريق التهيب والتعدي. ففرّ عدد كبير من السوريين المقيمين في المناطق المعنية من مدنهم بحثاً عن ملجأ في أماكن منها جنوب تركيا على الخصوص.

وإزاء خطر سقوط بغداد في آب/أغسطس 2014 تدخل تحالف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وبضم فرنسا، قاصفاً مواقع هذه المجموعة الجهادية في العراق وفي سوريا بدءاً من 23 أيلول/سبتمبر 2014. وما من ريب في أن هذه الاستراتيجية العسكرية أتاحت درء ظاهرة تمُدّد داعش. فقد رأينا في عام 2015 كيف أخذت تخسر أجزاءً من المناطق التي تسيطر عليها لكن ذلك لم يخلّ دون شنّها، في أيار/مايو 2015، حملة صاعقة على مدينة تدمر دون أن يعوق تقدّمها على الطريق إليها أي قصف لا من جانب النظام ولا من جانب التحالف الدولي. بل إن داعش دخلت المدينة دون أن تواجه مقاومة من قوات النظام. ولذلك سببه الوجه المتمثّل في أن هذه القوات كانت قد غادرت هذه المدينة التاريخية. فتدمر كانت من الناحية العملية "مدينة سائبة". ولما يزل يتعيّن كشف خفايا القصة الغربية لاستيلاء داعش على تدمر دون عائق. هذا وقد استُعِيدت تدمر من أيدي الجهاديين في آذار/مارس 2016 بفضل هجوم روسي لم توذّ فيه قوات النظام، المنهكة، إلا دوراً محدوداً.

وفي العراق بدأت بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2016 معركة كبرى ضد داعش، لاستعادة السيطرة على الموصل. وتقدّم الصفوف القوات العراقية التي درّبها التحالف. وتشارك طائرات التحالف في المعركة. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تم تحرير القرى المحيطة بالمدينة. وفي بداية شباط/فبراير 2017، تمت استعادة غربي الموصل لكن التقدم ضمن شطر المدينة القديم بطيء وشاق. وتصرّ أوروبا، وعلى رأسها فرنسا، على أن تشمل الحملة تحرير الرقة في سوريا أيضاً بغية قطع الطريق على الجهاديين الهاربين من الموصل. وسيدعم المعارك البرية لتحرير الرقة ثوار وأكراد ينضون في قوة عربية كردية هي "قوات سوريا الديمقراطية"، المشكّلة من مقاتلين مرتبطين بـ"حزب العمال الكردستاني (PKK)" وأقلية من مجموعات الثوار العرب. وقد أعلن في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 عن معركة تحرير الرقة المفترّض أن يُحشد لها 30000 مقاتل. وقد أعلن دونالد أترْمب، غداة انتخابه، رغبته في استعادة الرقة استناداً إلى القوى الكردية لـ"حزب الاتحاد الديمقراطي" وحلفائها العرب.

إن هذه المعركة أيضاً تجري بوقاء من عمليات القصف التي يقوم بها التحالف. وقد ارتكب التحالف في عمليات قصفه أخطاء عديدة مودياً بحياة مدنيين وحياة مقاتلين تابعين لقوات سوريا الديمقراطية. ودارت معارك حامية الوطيس حول سد الطبقة على نهر الفرات. لقد قصف التحالف أطراف هذه المدينة قصفاً بعث على الخشية من وقوع كارثة لأنه إذا حدث أن انهدم السد فستغمر المياه وادي الفرات حيث يعيش عشرات الآلاف من الأشخاص. وفي 24 نيسان/أبريل 2017 دخلت القوات العربية الكردية مدينة الطبقة، الواقعة على بعد زهاء 55 كيلومتراً إلى الغرب من الرقة، دخولاً مشفوعاً بغارات عديدة شنّها التحالف. وتعتبر الطبقة موقعاً استراتيجياً على طريق عاصمة الدولة الإسلامية في سوريا. فالخناق على الجهاديين أصبح يضيق.

بيد أن مسألة السياسة الاستراتيجية، أي سياسة ما بعد داعش، لمّا تزل غير مطروحة لا في حالة الموصل ولا في حالة الرقة. فمن سيشتغل الأراضي التي ستطرد منها الدولة الإسلامية؟

ومما يزيد مسألة الحل السياسي أهمية أن داعش ترسل رجالها لارتكاب عمليات إرهابية في أوروبا. وقد ضربت هذه العمليات فرنسا على وجه الخصوص: إذ شنت هجمات عديدة في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 كانون الثاني/يناير 2015 في باريس وضاحيتها القريبة أوقعت 17 قتيلاً؛ ثم شنت هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 التي أوقعت 130 قتيلاً؛ ثم شنت عملية نيس في 14 تموز/يوليو 2016 (التي أوقعت 86 قتيلاً) وتلتها هجمة في 26 تموز/يوليو 2016 في كنيسة في سانت - إتيان دو فوفري (Saint-Etienne du Vouvray) في منطقة نورمندي حيث دُبح قسيس؛ ثم اغتيل شرطي في جادة الشنرليزيه في نيسان/ أبريل 2017. لقد تبنت داعش كل الهجمات المعنية، عدا العملية التي استهدفت مجلة شارلي هيدو والتي تبناها فرع القاعدة في اليمن. وتبنت داعش العملية التي استهدفت مطار بروكسل وقطار الأنفاق فيها وأوقعت 35 قتيلاً في 22 آذار/مارس 2016، كما تبنت الاعتداء على سوق أقيم بمناسبة عيد الميلاد في برلين في 19 كانون الأول/ديسمبر مودياً بحياة 12 شخصاً. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2017، أطلقت النار في مرقص في اسطنبول في عملية أوقعت 39 قتيلاً. وتضاف إلى ذلك هجمات متفرقة ارتكبت استجابةً للنداء الذي أطلقته داعش داعيةً فيه إلى قتل الكفرة بجميع الوسائل الممكنة: الأحجار، السكاكين، ... كما طالت داعش بعملياتها الولايات المتحدة الأمريكية: أعمال القتل التي وقعت في سان برنردينو (كاليفورنيا، كانون الأول/ديسمبر 2015)، وأرلندو (فلوريدا، حزيران/يونيو 2016). إن داعش تضرب بعملياتها في قارات العالم الخمس لأنها وسّعت نطاق معركتها تدريجياً. ولها مجموعات محلية ناشطة جداً.

إننا إزاء هذه الاعتداءات نظل من المسألة السورية في الصميم. فهذه المجموعة، التي نشأت في العراق، إنما أمكن لها أن تتنامى في سوريا في ظل الفوضى السائدة. لندكر هنا بأن النظام السوري رجّح هذه الاستراتيجية بتحريره مرات عديدة في عام 2011 كثيراً من الإسلاميين الذين كانت الأجهزة الأمنية قد زجت بهم في السجن. إن هؤلاء السجناء السابقين أسسوا العديد من المجموعات الإسلامية المتشددة والمجموعات الجهادية من قبيل النصرة، انضم بعض أعضائها لاحقاً إلى صفوف داعش. ثم إنه إلى سوريا يتوجه الأوروبيون الشباب الذين يغريهم العنف المتماذي وفكرة الجهاد. وانطلاقاً من مدينة الرقة السورية أعدت داعش هجومها على الموصل، وعملياتها في أوروبا أيضاً. وتسنى لها الحظ، على نحو مواكب لتوسّعها، بولاء مجموعات شتى في المغرب العربي، ولا سيما في ليبيا، حيث تخدم الفوضى أعنف الاستراتيجيات، وأثناء أخرى في أفريقيا. فحل الأزمة السورية هو أنجع السبل إلى تخفيف التوتر وتضييق الخناق على داعش.

– 14 الأكراد السوريون

طالما اضطهد النظام السوري الكرد ومارس التمييز ضدهم لأنهم ليسوا من العرب. وفي عهد بشار الأسد انفجر الغضب في المناطق الكردية كما حصل في القامشلي عام 2004. وقد قُفعت فورات الغضب هذه قمعاً قاسياً. ولذا فإن النظام، عند انطلاق الثورة، منح الأكراد، بغية الحيلولة دون انضمامهم إلى حركتها، حقوقاً كان قد أنكرها عليهم حتى ذلك الحين. كما تخلص من معارضين أكراد كانوا مستعدين للالتحاق بالثورة، مثل مشعل تمّو، الذي اغتيل في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وبالتالي فإنه، إذا كان قسم من المجتمع الكردي قد التحق بالثورة، فإننا شهدنا على العموم حالات تسويات مع النظام في المناطق التي يغلب فيها الأكراد بين الأهالي، مثل الجزيرة.

إن خوض الكرد معمعان النزاع السوري بدأ فعلاً بمعركة كوباني (عين العرب)، حيث قاتلت "وحدات حماية الشعب" (YPG) – الجناح العسكري لـ "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD) الذي يُعتبر المكافئ السوري لـ "حزب العمال الكردستاني" (PKK) التركي – ضد داعش على نحو مذهل (أيلول/سبتمبر

2014 – حزيران/يونيو 2015): حظيت معركة كوباني بتغطية إعلامية واسعة في الدول الغربية، وعززت لدى الرأي العام الغربي الصورة الإيجابية للأكراد. وترتبت على الانتصار فيها نتيجتان.

الأولى هي تعزيز تصميم أكراد “حزب الاتحاد الديمقراطي” على تكوين دولة كردية (“كردستان الغربية”: Rojava) في سوريا، بمحاذاة الحدود مع تركيا تضم ما دُرج على تسميته بـ “الأقضية” الكردية الثلاثة (شمال شرق الجزيرة، وكوباني وعفرين في محافظة حلب). والثانية هي إقناع الأميركيين بأنه لا بد من “وحدات حماية الشعب” (YPG) لمكافحة تنظيم “الدولة الإسلامية”، بينما تعتبر واشنطن “حزب العمال الكردستاني” منظمة إرهابية. وقد قام الأميركيون، لكي يستعيدوا من داعش الأراضي التي استولت عليها في سوريا، بالدفع إلى إنشاء “قوات سوريا الديمقراطية” التي تضم “وحدات حماية الشعب” الكردية ومجموعات مسلحة عربية معادية لداعش وللنظام السوري. وتشغل هذه القوات اليوم مكانة محورية في استراتيجية الغرب الرامية إلى استعادة الرقعة، العاصمة السورية لتنظيم “الدولة الإسلامية”.

إن المكانة التي يوليها الأميركيون للأكراد لا مناص من أن تطرح مشكلة. فهكذا شاهدنا في منطقة حلب وحدات من “وحدات حماية الشعب” الكردية، التي سلحتها وزارة الدفاع الأمريكية، تقاوم مجموعات ثوار مسلحة درّبتها “وكالة الاستخبارات المركزية” الأمريكية. ومن ناحية أخرى، تراقب تركيا بقلق كبير تنامي قوة “وحدات حماية الشعب” الكردية التي ليست، في نظر أنقرة، سوى امتداد لـ “حزب العمال الكردستاني”. ثم إن الثوار يتهمون الفصائل الكردية المقربة من “حزب العمال الكردستاني” (PKK) بأنها تخدم مصالح النظام.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2016 استفادت “وحدات حماية الشعب” الكردية من ضعف موقف الثوار المستهدفين بنيران النظام وبقصف الطيران الروسي: فاستولت على بعض القطاعات التي كان يسيطر عليها الثوار، ولا سيما أحياء حلب الشرقية. والحال أن هذه المناطق لم يُعهد لها أن كانت كردية. وهكذا فإن فصائل “وحدات حماية الشعب” الكردية تحالفت في معركة حلب هذه تحالفاً بيناً مع النظام السوري وحلفائه ضد الثوار. وفي هذا السياق سقط الشطر الشرقي من المدينة الذي كان في أيدي الثوار منذ آب/أغسطس 2011.

والحقيقة أن قدراً طائلاً من الغموض اكتنف علاقات “حزب العمال الكردستاني” التركي، أو جناحه السوري المسمى “حزب الاتحاد الديمقراطي”، مع النظام السوري. فبعد أن كانت حركة عبد الله أوجلان تحظى بحماية حافظ الأسد، طردت في نهاية الأمر من سوريا في عام 1998، إثر تهديدات تركية. والحال أن قنوات التواصل بين هذه الحركة وبين النظام السوري لم تُقطع تماماً في أي وقت من الأوقات. وقد أُذِن لـ “حزب العمال الكردستاني” أو “حزب الاتحاد الديمقراطي” بالعودة تدريجياً إلى سوريا اعتباراً من صيف عام 2011 ليستقر في المناطق الكردية حيث يفرض سيطرته مستخدماً القوة عند اللزوم. وأجبر الأكراد، الذين نزحوا إلى الانضمام إلى صفوف المحتجين المناوئين للنظام – وقاوم بعضهم ضمن فصائل الثوار – إلى الكف عن أي نشاط ضد الأسد. وتُوخِي منهم أن يلتزموا الحياد إزاء النظام، إذا تعذر عليهم التعاون الحقيقي معه. وكما رأينا تواتراً كان وقوف الفصائل الكردية المسلحة التابعة لـ “حزب الاتحاد الديمقراطي” إلى جانب نظام دمشق جليلاً لا لبس فيه.

تهاجم قوات بشرّ الأسد المتظاهرين المطالبين بالإفراج عن السجناء السياسيين في مدينة درعا الجنوبية. تتصاعد الاحتجاجات ويرد النظام بالأعتقالات الجماعية والتعذيب والقتل.

الجدول الزمني للحرب

مايو 2011

دخول دبابات الجيش إلى درعا وبانياس وحمص وضواحي دمشق لقمع الاحتجاجات المناهضة للنظام.

يوليو 2011

يبرز الجيش السوري الحر كأول مجموعة متمردة رئيسية تقاوم النظام. تتألف إلى حد كبير من المنشقين من القوات المسلحة السورية. يُحقق الجيش السوري الحُر نجاحات في الأستيلاء على القواعد العسكرية والأسلحة و يتم تصعيد النزاع إلى حرب واسعة النطاق

2012

يبدأ اللاجئون بمغادرة سوريا ، غالباً في البدايه إلى مصر ولبنان والأردن والعراق وتركيا. وبحلول شهر أغسطس ، يصل اللاجئون للمرة الأولى بقارب إلى الاتحاد الأوروبي

أغسطس 2013

يشن الأسد هجمة وحشية ضد المعارضة والنشطاء والمدنيين ويشن هجوم بالأسلحة الكيماوية باستخدام غاز السارين على حزام الغوطة الزراعي حول دمشق و يُقتل على أثره حوالي 1400 شخص. بينما يواصل النظام قصف مواطنيه وتجويعهم وتعذيبهم في الوقت الذي تتفاقم معه أزمة إنسانية في سوريا

يونيو 2014

يعلن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إقامة دولة 'الخلافة' في الأراضي الممتدة من حلب إلى محافظة ديالى شرق العراق

سبتمبر 2014

تبدأ الولايات المتحدة وخمس دول عربية غارات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في محيط حلب والرقة

يناير 2015

تطرد القوات الكردية قوات الدولة الإسلامية من كوباني على الحدود التركية بعد أربعة أشهر من القتال

فبراير 2015

يفقد أكثر من 220.000 شخص حياتهم ويُصاب أربعة أضعاف هذا العدد. يتم اعتقال أكثر من 150.000 شخص في زنانات الأسد ويُقتل 11.000 منهم في السجون

مايو 2015

يستولي مقاتلو الدولة الإسلامية على مدينة تدمر القديمة في وسط سوريا ويقوموا بتدمير العديد من المعالم الأثرية التي تعد جزءاً من موقع التراث العالمي لما قبل الإسلام

& يوليو 2015

يصل عدد السوريين الفارين من البلد الى مايقارب ال4 ملايين سوري ويقدر عدد النازحين داخلياً بحوالي 7.6 مليون نازح

سبتمبر 2015

روسيا أولى غاراتها الجوية في سوريا

مارس 2016

تستعيد الحكومة السورية تدمر من تنظيم الدولة الإسلامية بمساعدة جوية روسية. يتم طرد تنظيم الدولة من تدمر مرة أخرى في ديسمبر

أغسطس 2016

تعتبر القوات التركية إلى سوريا لمساعدة الجماعات المتمردة على صد مقاتلي الدولة الإسلامية والتمردين بقيادة الأكراد في جزء يقع على الحدود السورية التركية

ديسمبر 2016

تستعيد القوات الحكومية ، بدعم من القوات الجوية الروسية والمليشيات التي ترعاها إيران ، مدينة حلب وتطرد المتمردين من آخر حصن حضري رئيسي لهم

أبريل 2017

يأمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشن هجوم صاروخي على قاعدة جوية يعتقد أن طائرات الحكومة السورية شنت من خلالها هجوماً بالأسلحة الكيميائية على بلدة خان شيخون التي استولى عليها المتمردون

أكتوبر - نوفمبر 2017

يُطرد تنظيم الدولة الإسلامية من الرقة ، التي يعتبرها التنظيم عاصمته الفعلية، ومن دير الزور أيضاً

يناير 2018

تشن تركيا هجوماً على شمال سوريا للإطاحة بالمتمردين الأكراد الذين يسيطرون على المنطقة المحيطة بعفرين

أبريل 2018

تدفع مزاعم هجوم كيميائي جديد على بلدة دوما الرئيسية في الغوطة الشرقية ، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى تنفيذ موجة من الضربات الانتقامية على أهداف سورية

يناير - أبريل 2018

تُفيد الأمم المتحدة أن أكثر من 920 ألف شخص قد نزحوا في داخل سوريا مؤخراً

يوليو 2018

يستعيد الجيش السوري كل جنوب سوريا تقريباً ، حتى الحدود مع الأردن والأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل

سبتمبر-ديسمبر 2018

تشن قوات سوريا الديمقراطية (اس دي اف) ، بقيادة كردية ، هجوماً يؤدي الى تقليص أراضي تنظيم الدولة الإسلامية الى منطقة صغيرة واقعه على الحدود العراقية

أكتوبر 2019

تسحب الولايات المتحدة قواتها من شمال سوريا وتحتّ تركيا على مهاجمة حلفاء الولايات المتحدة الأكراد في المنطقة. ويتوفى زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي في غارة أمريكية على ملجئه في محافظة إدلب.

نوفمبر 2019 - الوقت الحاضر

في عام 2017 ، قدرت مفوضية شؤون اللاجئين عدد النازحين داخليًا في سوريا بـ 6.2 مليون نسمة. وأخذت هذه النسبة بالتزايد بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. اعتبارًا من يونيو 2019 ، يقدر أن 6.253.784 مليون لاجئ قد فروا من سوريا. بالنسبة للكثيرين ، أصبحت الإقامة المؤقتة في مخيمات اللاجئين في تركيا أو الأردن أو لبنان رحلة لإعادة توطين دائم في أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى

في ظل القمع المستمر ضد المواطنين من قبل السلطات السورية وتزايد عدد الوفيات والاعتقالات التعسفية وأعمال التعذيب في سوريا ، فإن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان وائتلاف من 7 منظمات سورية لحقوق الإنسان ، تطالب السلطات السورية لوضع حد لاستخدام العنف ضد المواطنين وتنشر تقريرها عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سوريا في الفترة من مارس حتى يوليو ، 2011.

منذ بداية الانتفاضة في سوريا في آذار 2011 ، تلقى مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، وبشكل شبه يومي ، معلومات موثوق بها على العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المدنيين في سوريا. وقررت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، المنظمة العضو، في جمع هذه المعلومات وإعداد تقرير يتضمن الأدلة على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في سوريا.

يتضمن التقرير نظرة شاملة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان ، كما يبحث التقرير عن التوجهات وراء الجرائم الكبرى وواسعة النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان التي أعلن عنها في سوريا بين 15 مارس و 15 يوليو 2011 ، بما في ذلك : القتل خارج نطاق القضاء والمنهجي على نحو متزايد من استخدام العنف من جانب القوات الحكومية والاعتقالات الجماعية والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال للمدنيين وأعمال التعذيب والممارسات اللاإنسانية أو المهينة وقمع حرية التجمع وانتهاكات لحرية المعلومات ووسائل الإعلام وخاصة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والعمليات العسكرية والإجراءات المتعمدة بمحاصرة المدنيين ممارسات تصل إلى العقوبات الجماعية والحرمان من الإمدادات الغذائية والمياه والمعدات الطبية ، فضلا عن التقييد والحرمان من الوصول إلى المستشفيات. في التقرير ، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان تذكر بأن 1665 شخصا لقوا حتفهم منذ بداية الاضطرابات الجارية التي عرضت للخطر حياة آلاف الآخرين من القمع

في ضوء الاستنتاجات الواردة في التقرير، فإن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان يكررون الدعوة وصياغة التوصيات للمجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ، إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحث السلطات السورية لوضع حد على الجرائم التي ترتكب ضد المدنيين ، إلى جانب بذل كل الجهود لتحقيق ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

في ضوء إساءة استخدام القوة والقمع المكثف التي تقوم به السلطات السورية منذ مارس ، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان يعتبرون أن هناك جرائم ضد الإنسانية ارتكبت من قبل السلطات السورية. ، ويشيرون إلى أن هذه الجرائم تندرج تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية . الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان يستنكرون مرة أخرى و يدينون بشدة القمع الجاري و تزايد مستوى العنف على النطاق الوطني و تدهور الأزمة الإنسانية في بعض المناطق المستهدفة و التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية ، كما أن السلطات السورية لا تزال ترفض وصول المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الإقليمية المستقلة و الصحفيين الأجانب و هيئات الأمم المتحدة مثل لجنة تقصي الحقائق للنظر في الوضع في سوريا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة



استمرت أطراف النزاع المسلح في سوريا في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مع إفلات مرتكبيها من العقاب. ونفذت القوات الحكومية والحليفة لها هجمات عشوائية ومباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، مستخدمة القصف

الجوي والمدفعي، مما أسفر عن قتل وجرح مئات الأشخاص في إدلب وحماة بشمال غرب سوريا. واستمرت القوات الحكومية في تقييد وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. واعتقلت قوات الأمن بصورة تعسفية مدنيين ومقاتلين سابقين ممن تصالحو مع الحكومة، واستمرت في احتجاز عشرات آلاف الأشخاص، ومن بينهم نشطاء سلميون وعاملون في مجال المساعدات الإنسانية ومحامون وصحفيون، حيث أخضعت العديد منهم للاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتسببت بوقوع وفيات في الحجز. واستمرت الجماعات المسلحة التي تعمل بدعم من تركيا في ارتكاب طيف واسع من الانتهاكات ضد المدنيين في عفرين، من قبيل مصادرة الممتلكات ونهبها، والاعتقال التعسفي. ومن المرجح أن تكون هذه الجماعات وتركيا مسؤولة عن الهجمات العشوائية التي وقعت أثناء الأعمال الحربية الدائرة في شمال شرق سوريا. وفي المنطقة نفسها، نفذت الإدارة الذاتية عدة اعتقالات تعسفية. ولم يُجر التحالف بقيادة الولايات المتحدة تحقيقاً في العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، التي تسببت بها حملة القصف على الرقة في عام 2017 ضد الجماعة المسلحة التي أطلقت على نفسها اسم "الدولة الإسلامية". وتسببت الهجمات العسكرية في شمال غرب سوريا بنزوح 684,000 شخص داخلياً، بينما تسببت الهجمات في شمال شرق سوريا بنزوح 174,600 شخص. وظل عشرات آلاف الأشخاص النازحين داخلياً يعيشون في المخيمات المؤقتة والمدارس والمساجد التي لم توفر لهم مستوى معيشياً لائقاً.

الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية

استمرت القوات الحكومية والقوات الحليفة لها في ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية. وهاجمت قوات الحكومة، بدعم من روسيا وبشكل متكرر، محافظتي إدلب وحماة في شمال غرب سوريا والجزء الشمالي من محافظة حلب، التي كانت كلها خاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام"، ونفذت هجمات عشوائية وهجمات مباشرة على منازل المدنيين والمدارس والمخابز ومراكز الإنقاذ والمشافي والمرافق الطبية، باستخدام القصف المدفعي والضربات الجوية. وقد أسفرت تلك الهجمات عن قتل وجرح مئات المدنيين، بمن فيهم عمال الإنقاذ والعاملون الطبيون.

ففي 26 مارس/آذار، أطلقت قوات الحكومة السورية صواريخ على إحدى المدارس في الشيخ إدريس الواقعة غرب مدينة إدلب، أدت إلى مقتل صبي في العاشرة من العمر، وجرح صبيين آخرين في التاسعة والعاشرة من العمر.

وفي الفترة بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول، تم تدمير ما لا يقل عن 51 مرفقاً طبياً و59 مدرسة نتيجة للأعمال الحربية في إدلب وحماة وشمال حلب، وفقاً لما ذكره "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون

الإنسانية". فعلى سبيل المثال، أسقطت قوات الحكومة أربع قذائف في هجوم جوي، وقع في 9 مارس/آذار، فأصاب مستشفى الحياة وبنك الدم ووحدة سيارات الإسعاف ومرقفاً للدفاع المدني السوري، المعروف باسم "الخوذ البيضاء". وهي جميعاً تقع على بعد 100 متر من بعضها بعضاً - بالإضافة إلى أحياء سكنية، مما أدى إلى مقتل اثنين من المدنيين على الأقل، وجرح عامل طبي.

وفي 1 أغسطس/آب، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة هيئة للتحقيق في "حوادث" تدمير أو إلحاق الضرر بالمرافق الواردة في قائمة مناطق تجنّب الصدام والمرافق التي تدعمها الأمم المتحدة في إدلب.

تقييد حرية الوصول إلى المساعدات الإنسانية

استمرت قوات الحكومة في تقييد حرية الوصول إلى وكالات المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في شتى أنحاء سوريا. وذكرت الأمم المتحدة أن القوات الحكومية لم توافق على حوالي نصف طلباتها المتعلقة بتنفيذ المهام الإنسانية الخاصة بمراقبة وتقييم ومرافقة تسليم المساعدات، وتوفير المساعدة الأمنية واللوجستية والإدارية.

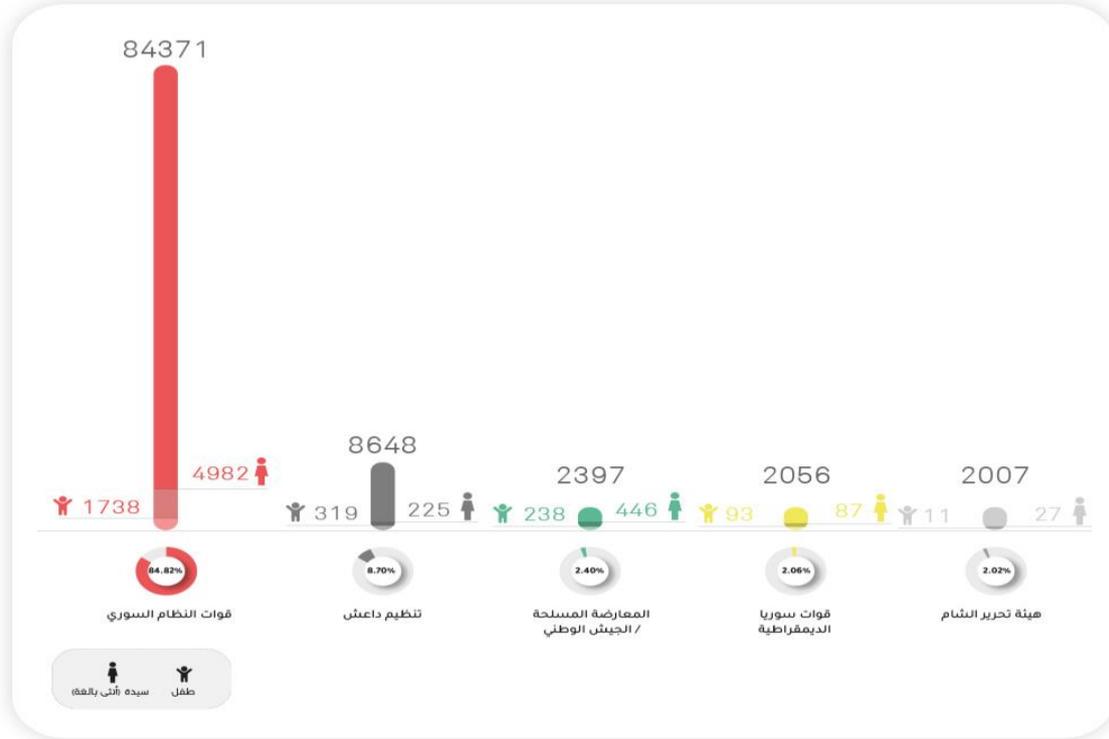
واستمرت الحكومة في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان القريب من الحدود مع الأردن؛ على الرغم من الأوضاع الإنسانية المزرية هناك. ولم تسمح القوات الحكومية للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بمرافقة شركائها التنفيذيين من أجل توصيل مساعداتها سوى ثلاث مرات خلال العام. في 20 ديسمبر/كانون الأول، استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد تجديد الآلية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2165 لعام 2014 والذي سمح للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بتسليم المساعدات من الدول المجاورة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

ذكر مراقبون محليون أن القوات الحكومية نفذت عمليات احتجاز تعسفي واختفاء قسري في بعض الحالات لمدنيين في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة، وخاصة درعا والغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق. وكان من بين المحتجزين مقاتلون سابقون ممن عقدوا مصالحات مع الحكومة، وأفراد عائلات قادة الجماعات المسلحة، وعاملون في المجال الإنساني وأفراد عائلات نشطاء نزحوا إلى شمال غرب سوريا. وتعرض العديد منهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وتوفي بعضهم في الحجز نتيجة لذلك.

كما استمرت قوات الأمن السورية في احتجاز آلاف المعتقلين الذين قُبض عليهم في سنوات سابقة بدون محاكمة، وغالباً في ظروف وصلت إلى حد الاختفاء القسري. وظل عشرات آلاف الأشخاص في عداد المختفين، معظمهم منذ عام 2011. وكان من بينهم عاملون في المجالات الإنسانية ومحامون وصحفيون ونشطاء سلميون ومنتقدون ومعارضون للحكومة وأفراد محتجزون بدلاً من أقربائهم المطلوبين للسلطات.

ما لا يقل عن **99479 شخصاً** لا يزالون قيد الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آب 2020



تركيا والجماعات المسلحة الحليفة لها

الهجمات العشوائية

عقب الهجوم العسكري الذي شنته تركيا و"الجيش الوطني السوري" في شمال شرق سوريا على "قوات سوريا الديمقراطية" في 9 أكتوبر/تشرين الأول، اتّسمت الأعمال الحربية بأنها هجمات عشوائية على المناطق السكنية، ومنها هجمات على منزل ومخبز ومدرسة. وأشارت أدلة قوية إلى أن تركيا والجماعات المسلحة السورية الحليفة لها نفذت تلك الهجمات. 1

وبحسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، فإن 120 مدنياً قُتلوا خلال الفترة من 9 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول. ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، أصابت غارة جوية تركية على أحد الأسواق، قافلة مدنية ضمت عدداً من الصحفيين الذين كانوا مسافرين إلى رأس العين. وأفاد الهلال الأحمر الكردي بمقتل ستة مدنيين، وجرح 59 آخرين. وفي حادثة أخرى أنقذ عاملون طبيون فتاة في الثامنة من العمر أصيبت عندما سقطت قذائف هاون على المكان الذي كانت تلعب فيه مع شقيقها البالغ من العمر 11 عاماً خارج منزلها في القامشلي، في 10 أكتوبر/تشرين الأول. وقد توفي شقيقها في وقت لاحق من ذلك اليوم متأثراً بجراحه.

مصادرة الممتلكات ونهبها

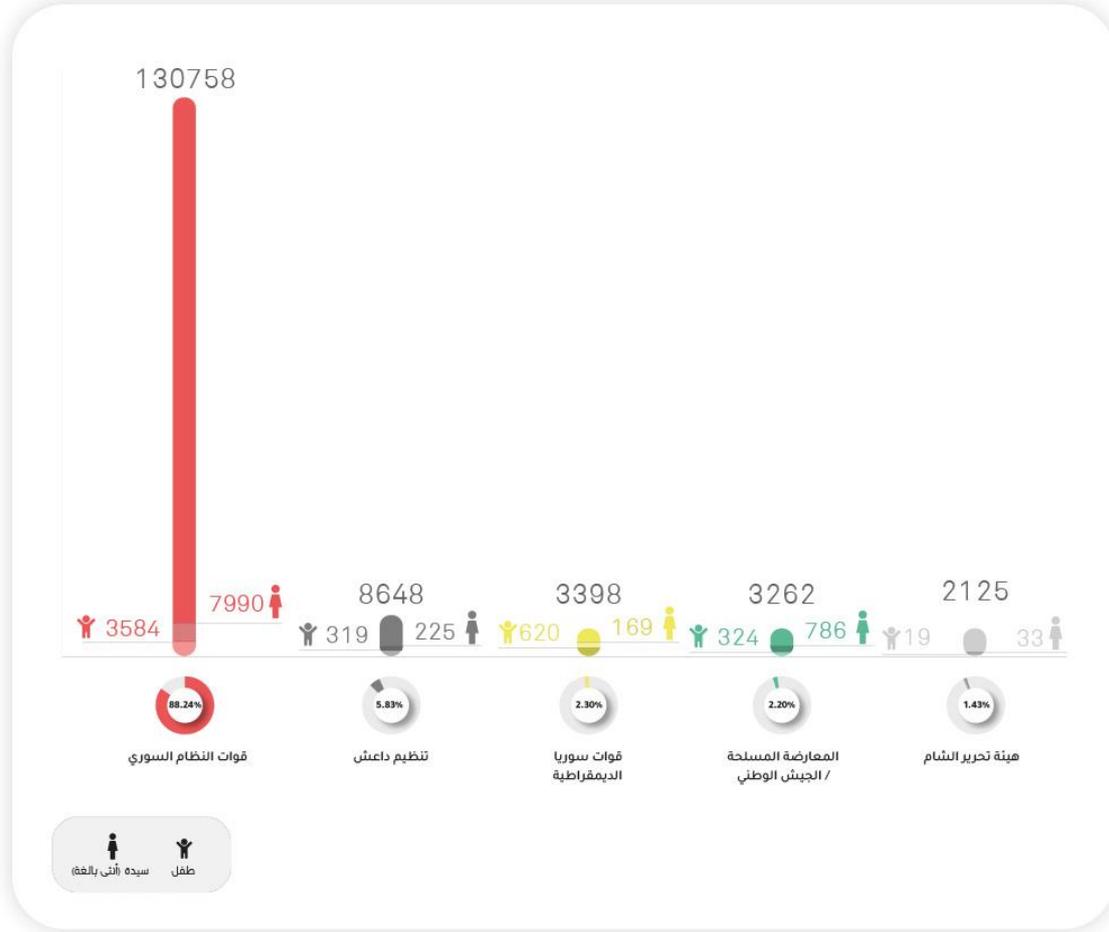
استمر الجيش التركي والجماعات المسلحة المعارضة التي تتلقى الدعم العسكري من تركيا، وهي: "الفرقة 55"، "الجبهة الشامية"، "فيلق الشام"، "السلطان مراد" و"أحرار الشرقية"، في السيطرة على عفرين، وهي منطقة تقع في شمال محافظة حلب، ومعظم سكانها من الكرد. واستمر منع السكان من الوصول إلى ممتلكاتهم ومقتنياتهم التي استولى عليها أفراد تلك الجماعات المسلحة وعائلاتهم. واستخدم بعض تلك الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها كمرافق عسكرية للجماعات المختلفة. ووفقاً للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، فإن بعض السكان دفعوا أموالاً لاستعادة مركباتهم وغيرها من مقتنياتهم المسروقة، ودفع مزارعو الزيتون ضرائب على محصولهم للجماعات المسلحة.

الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

وفقاً لمنظمات مراقبة محلية، كانت الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا مسؤولة عما لا يقل عن 54 حادثة احتجاز تعسفي لمدنيين بهدف تحصيل فدى، وذلك كعقاب لهم على المطالبة بممتلكاتهم أو بسبب انتمائهم المزعوم إلى "حزب الاتحاد الديمقراطي" أو "وحدات حماية الشعب"، وهما منظماتان كرديتان سوريتان. ففي أبريل/نيسان، على سبيل المثال، احتُجز رجل يعيش في عفرين على أيدي "الجبهة الشامية"، بسبب تهمة كاذبة وهي انتمائه إلى الإدارة المدنية السابقة بقيادة "وحدات حماية الشعب". وقد رفضت الجماعة المسلحة إبلاغ ذويه بمكان وجوده ومصيره.

وذكرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أن الأفراد الذين انتقدوا سلوك الجماعات المسلحة أو الذين يفترض أنهم كانوا يدعمون الإدارة السابقة في عفرين، بمن فيهم النشطاء، كانوا هدفاً للقبض عليهم والاحتجاز والتعذيب والابتزاز.

ما لا يقل عن **148191 شخصاً** لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آب 2020



عمليات القتل بدون محاكمة والاختطاف

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، نصبت منظمة "أحرار الشرقية"، وهي جماعة مسلحة معارضة مدعومة من تركيا، كميناً لسيارات مدنية وعسكرية على طريق اللاذقية - سراقب الدولي السريع المعروف باسم إم 4، الخاضع لسيطرة "قوات سوريا الديمقراطية". وكانت القيادة السياسية الكردية والأمانة العامة لحزب "سوريا المستقبل" هيفرين خلف تستقل إحدى السيارات المدنية عندما أوقفت سيارتها، وتم سحبها منها وضربها ثم إطلاق النار عليها. وبحسب التقرير الطبي، فقد ظهرت على جسدها إصابات كثيرة، منها جروح عدة ناجمة عن إطلاق النار عليها، وكسور في رجليها ووجهها وجمجمتها، وتم نزع جلدة رأسها عن جمجمتها نتيجة لسحلها من شعرها. كما قتلت الجماعات المسلحة حارس خلف الشخصي بدون محاكمة. وفي الكمين نفسه قبضت الجماعة المسلحة على مقاتلين كرديين وقتلتهم، واختطفت رجلين مدنيين يعملان لدى منظمة طبية محلية، كانا ينقلان أدوية عندما تم القبض عليهما. ولم تفصح الجماعة المسلحة عن مصير ومكان وجود الرجلين المختطفين.

الاحتجاز التعسفي

ظلت الإدارة الذاتية بقيادة "حزب الاتحاد الديمقراطي" تسيطر على جزء من المنطقة الشمالية - الشرقية من سوريا ذات الغالبية الكردية، بما فيها الرقة والقامشلي. وقامت بالقبض على ثمانية أشخاص في الرقة من العاملين في منظمات تربية وتنموية محلية وعالمية، تنشط في الرقة منذ عام 2017، واحتجازهم بصورة تعسفية. وأخضعت الإدارة الذاتية الأشخاص الثمانية للاختفاء القسري. وتم إطلاق سراحهم جميعاً بدون توجيه تهم لهم بعد احتجازهم لمدة لا تقل عن شهرين بدون السماح لهم بالاتصال بمحاميين.

انعدام التحقيقات في وفيات المدنيين

على الرغم من تصاعد الضغوط عليه، استمر التحالف بقيادة الولايات المتحدة في إنكار مسؤوليته عن التسبب بمقتل مئات المدنيين في الرقة خلال حملة القصف التي هدفت إلى إلحاق الهزيمة بتنظيم "الدولة الإسلامية" في عام 2017، ودامت أربعة أشهر. وفي 28 فبراير/شباط، اعترف التحالف بالمسؤولية عن مقتل 25 مدنياً في الرقة، مما رفع العدد الإجمالي الذي اعترف به إلى 180 قتيلاً حتى الآن. بيد أن هذا الاعتراف لم يؤدِّ إلى اتخاذ أية إجراءات للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني أو تعويض الضحايا. وظل التحالف يرفض طلبات الإفصاح عن الظروف التي نُفذت فيها تلك الضربات المميتة.



اللاجئون والنازحون داخلياً

بحلول نهاية العام، كان قد نزح 6.6 ملايين شخص داخل سوريا، ولجأ أكثر من 5 ملايين شخص إلى خارج البلاد منذ بدء الأزمة في عام 2011. واستمرت البلدان التي استقبلت معظم اللاجئين، وهي لبنان وتركيا والأردن، في منع دخول لاجئين جدد، مما عرّضهم إلى مزيد من الاعتداءات والانتهاكات وحوادث الاضطهاد داخل سوريا. وانخفض كثيراً عدد أماكن إعادة التوطين وغيرها من المسالك الآمنة والمشروعة للاجئين التي وفّرتها الدول الغربية وغيرها، إلى حد أنه لم يعد يفي بالاحتياجات التي حددتها "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

بين شهري يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2019 في عام 2019 عاد 82,554 من اللاجئين إلى سوريا، كما عاد 412,662 من النازحين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية وفقاً لبيانات "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" و"مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية". إن الأوضاع الإنسانية المتردية في البلدان المجاورة - التي تفاقمت بسبب قلة المساعدات الإنسانية والبطالة والعقبات الإدارية والمالية التي تقف في طريق الحصول على تصاريح إقامة أو تجديدها - دفعت ببعض اللاجئين إلى العودة إلى مستقبل محفوف بالمخاطر في سوريا.

وذكرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أنه في الفترة بين عام 2014 وعام 2019، احتجزت القوات الحكومية نحو 1,916 لاجئاً عند عودتهم إلى سوريا، وظلَّ 638 شخصاً منهم رهن الاختفاء القسري في نهاية العام.

وخلال عام 2019، أدَّت الهجمات العسكرية في شمال غرب وشمال شرق سوريا إلى نزوح 684,000 شخص و 174,600 شخص على التوالي وفقاً لبيانات "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية". وظل عشرات الآلاف من الأشخاص النازحين داخلياً يعيشون في مخيمات مؤقتة وفي المدارس والمساجد التي لا توفر مستوى معيشياً لائقاً، وتتوفر فيها إمكانية محدودة للحصول على المساعدات والخدمات الأساسية والمواد الغذائية والرعاية الصحية والتعليم وفرص المعيشة. كما فرَّ 3,122 شخص من أتون الأعمال الحربية في شمال شرق سوريا باحثين عن اللجوء في إقليم كردستان العراق.

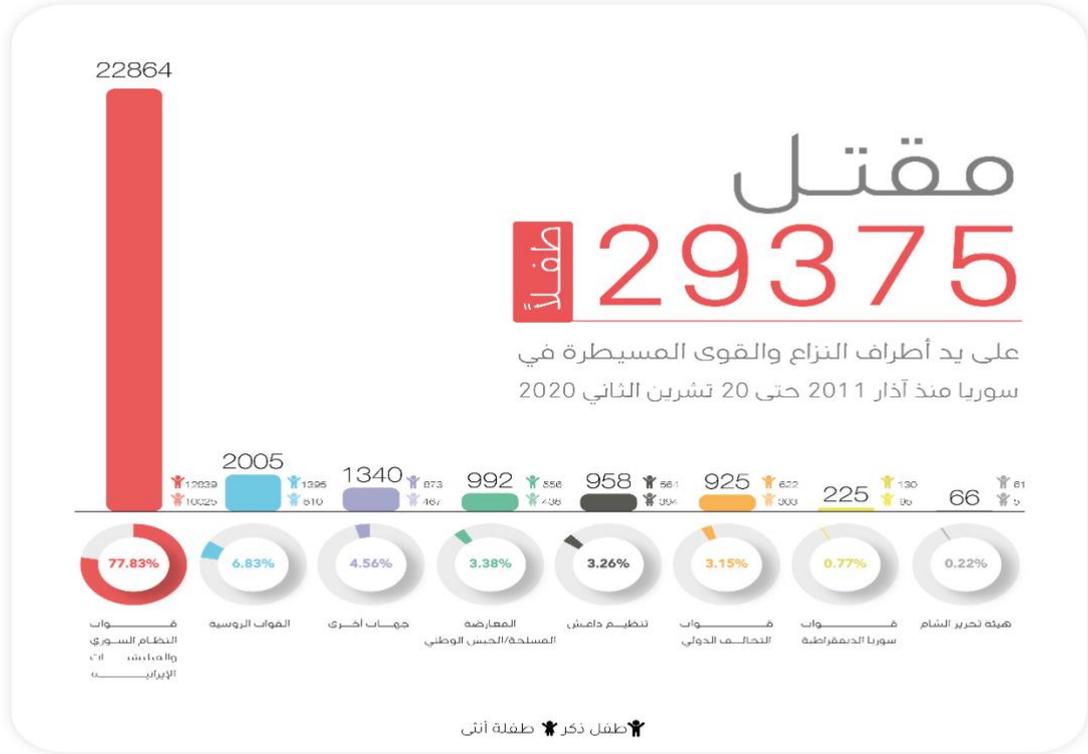
وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار، تم تهجير عشرات آلاف الأشخاص، بينهم نساء وأطفال من جنسيات غير سورية، من منازلهم إلى مخيمات ومواقع غير رسمية في شمال شرق سوريا، عقب الهجوم الذي شنَّه التحالف بقيادة الولايات المتحدة "وقوات سوريا الديمقراطية" ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في دير الزور. وتفرَّق النازحون داخلياً بين ما لا يقل عن 10 مخيمات ومواقع غير رسمية كبرى. ففي أكتوبر/تشرين الأول، تم إغلاق مخيمين بالقرب من الحدود التركية بسبب الهجوم العسكري الذي وقع في شمال شرق سوريا، ونقل النازحين داخلياً إلى مواقع أخرى. وقد استقبل مخيم "الهول" في محافظة دير الزور العدد الأكبر من الأشخاص النازحين داخلياً، وهو حوالي 68,000 شخص، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وتوفي ما لا يقل عن 390 شخص بسبب إصابتهم بالالتهاب الرئوي أو الجفاف أو سوء التغذية وفقاً لبيانات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وقام عدد قليل من حكومات البلدان الأوروبية والإفريقية والآسيوية بإعادة بعض النساء والأطفال النازحين من مواطنيها إلى بلدانهم.

وفي الفترة بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول، غادر 18,787 شخص من النازحين داخلياً في مخيم الركبان مخيمهم، وتوجهوا إلى حمص وحماة واللاذقية ودمشق وريف دمشق وغيرها من مناطقهم الأصلية. وظل حوالي 12,000 شخص يعيشون في مخيم الركبان في أوضاع إنسانية مزرية، بدون الحصول على ما يكفي من الغذاء وغيره من الاحتياجات الضرورية للحياة، وبدون الحصول على الرعاية الصحية والعلاج.

انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأطفال السوريين

قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إنها وثقت مقتل ما لا يقل عن 29296 طفل في سوريا على يد الأطراف الفاعلة الرئيسية منذ آذار 2011 وحتى حزيران 2020، من بينهم 179 طفلاً تم قتلهم تحت التعذيب.

وأوضحت الشبكة في تقرير تضمن أبرز الانتهاكات بحق الأطفال السوريين، أن قوات نظام الأسد والمليشيات الإيرانية قتلت ما لا يقل عن 22853 طفل، فيما قتلت القوات الروسية ما لا يقل عن 2005 أطفال، أما تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" كان مسؤولاً عن قتل 956 طفل على الأقل، وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) 66 طفلاً على الأقل، وقتل 987 طفلاً على أيدي فصائل في المعارضة المسلحة، كما قتل 223 طفلاً على يد مليشيا قوات سوريا الديمقراطية، وقتلت قوات التحالف الدولي 924 طفلاً، فيما وثقت مقتل 1282 طفل على يد جهات أخرى.



وقالت الشبكة إن سوريا لا تزال تشهد منذ بداية الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 أشنع أنواع الانتهاكات بحق الأطفال، وإن السلطات الحاكمة لم تفشل فقط في تحقيق الحماية والاستقرار لأطفال سوريا، بل هي من قامت ونفذت أفظع الانتهاكات بحقهم، التي بلغت حدّ الجرائم ضد الإنسانية.

وقد كانت سوريا قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1990، كما صادقت على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل المتعلقين ببيع الأطفال وتوريطهم في أعمال الدعارة والإبادة وإشراكهم في النزاعات المسلحة في عام 2002، وصحيح أن جميع أطراف النزاع انتهكت حقوق الطفل في سوريا إلا أن النظام السوري تفوق على جميع الأطراف من حيث كم الجرائم التي مارسها على نحو نمطي ومنهجي وخاصة الحقوق الواردة في المواد 37 و38 و6 بالحق الأصيل في الحياة والبقاء، وحظر التعرض للتعذيب والحرمان من الحرية، وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بالطفل، وتحمل اللجنة المعنية بحقوق الطفل والمنبثقة عن اتفاقية حقوق الطفل المسؤوليات القانونية والأخلاقية في متابعة أوضاع حقوق الطفل في سوريا ووضع حدّ للانتهاكات التي يمارسها.

ولفت التقرير إلى أنّ حجم الجرائم المرتكبة بحق الأطفال في سوريا لا يمكن تصوّره، وهي لا تكاد تشبه أية دولة في العالم، وبشكل خاص عمليات القتل بسبب القصف العشوائي، وعمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز والتجنيد القسري، والتشريد القسري وقصف المدارس ورياض الأطفال، ولا تزال هذه الجرائم الفظيعة مستمرة حتى الآن.

ويُهدد الشعب السوري بأكمله خطر حقيقي نظراً لانتشار الأمية بشكل غير مسبوق في تاريخ سوريا، فقد تراجعت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس في بعض المناطق إلى 0% وكان من أبرز أسباب هذا التراجع التشريد القسري، الذي تعرّض له نصف الشعب السوري، وصعوبة العثور على فرص عمل، والقصف المتعمّد للمدارس، الذي مارسه بشكل أساسي قوات الحلف السوري الروسي، وكذلك استيلاء التنظيمات الإسلامية المتشددة على بعض المدارس وتحويلها إلى معسكرات تدريبية، أو في حال الإبقاء عليها فقد قامت بفرض مناهج تدريسية متطرفة تخدم أجندتها، وقد قامت قوات سوريا الديمقراطية ذات الهيمنة الكردية بفرض مناهج تحمل طابع تمييز عرقي في بعض مدارس المناطق التي سيطرت عليها.

ولفت التقرير إلى أن قسماً من الأطفال يعاني اضطرابات نفسية بسبب فقدان أحد الأقرباء كما أنّ بعضهم ممن نجا من القتل الجماعي بسبب القصف أو الحصار أو التعذيب انخرط في الصراع المسلح. كما حرم معظم الأطفال المولودون خارج مناطق سيطرة قوات النظام السوري من الحصول على وثائق رسمية تثبت هوياتهم، وعانى الأطفال المولودون في مخيمات اللجوء أيضاً الأمر ذاته، ناهيك عن عمالة الأطفال في مناطق نزوحهم أو بلدان اللجوء؛ نظراً لأنّ الطفل في كثير من الحالات بات المعيل الوحيد لأسرته بعد مقتل الأب أو اختفائه.

واختتم التقرير بالقول إنه لن تتمكّن سوريا من النهوض والاستقرار، وعودة المجتمع نحو التماسك وتوقّف عملية الانحدار نحو دولة فاشلة ما لم تنهض الدول الإقليمية والدول الصديقة بمسؤولياتها أمام أطفال سوريا على مستوى إعادة التأهيل والتعليم، ومكافحة ظاهرة تجنيد الأطفال، وهذا يتطلب بذل جهود وإمكانية مضاعفة، وإن الفشل المستمر في إيقاف ما يتعرض له هؤلاء الأطفال من انتهاكات أولاً، وفي الاستجابة لإعادة تأهيلهم ثانياً؛ سوف يتسبّب في عواقب يصعب التنبؤ بها، وبناء على ذلك فإن على المجتمع الدولي أن يستثمر على نحو عاجل في كل من الصّعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ضمن استراتيجية طويلة الأمد. وبمناسبة اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء، الذي يصادف 4 حزيران من كل عام، نستعرض أبرز الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في سوريا بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان

انتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء

لاحظت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر اليوم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة أن المرأة السورية لا تزال تعاني من أسوأ أنماط الانتهاكات، ووثقت مقتل ما لا يقل عن 28316 أنثى، في حين أن ما لا يقل عن 9668 أنثى لا تزالن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري.

وذكر التقرير الذي جاء في ست صفحات أن التحديات المرافقة للحراك الشعبي والمطالبة بتغيير سياسي في بلد مثل سوريا محكوم بنظام استبدادي طويل الأمد تزداد وطأة على المرأة بشكل خاص ضمن المجتمع السوري، وذلك نظراً لظروف اقتصادية واجتماعية تحكم هذا المجتمع، واعتبر التقرير أن المرأة السورية التي انخرطت في مسار التغيير السياسي قد عرضت نفسها لأنماط الانتهاكات ذاتها، التي مارسها النظام السوري بحق الرجل منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف عن المساهمة في الحراك بشكل فعال وحيوي، وبالتالي فهي تدفع أثمناً باهظة في المسيرة نحو الديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان.



عقوبة الإعدام

استمر العمل بعقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم عديدة. ولم تكشف السلطات عن معلومات تُذكر بشأن أحكام الإعدام التي صدرت، ولم تُفصح عن أية معلومات حول عمليات الإعدام.

لأحد 5 من أيلول، وثق المركز 11 انتهاكاً ضد الإعلام في سوريا، خلال آب الماضي، لافتاً إلى أن عدد الانتهاكات تطابق مع انتهاكات شهري حزيران وشباط الماضيين، بينما انخفضت وتيرة الانتهاكات خلال بقية الأشهر من العام الحالي.

وذكر التقرير أن وتيرة الانتهاكات ضد الإعلام في سوريا ارتفعت خلال شهر آب الماضي، لافتًا إلى حصول تغيرات جديدة وهي توثيق المركز للمرة الأولى حصول ثلاثة انتهاكات بحق المؤسسات الإعلامية خلال العام الحالي.

انتهاكات بحق الصحفيين في سوريا

ووفقًا للتقرير فأبرز الانتهاكات مقتل إعلامي على يد مجهولين في محافظة درعا، ليرتفع عدد الإعلاميين الذين وثق المركز مقتلهم منذ منتصف شهر آذار 2011 إلى 458 إعلاميًا.

وجاء في التقرير احتجاز ستة إعلاميين في شهر آب الماضي، وأشار التقرير أن "هيئة تحرير الشام" تصدرت قائمة الجهات المنتهكة، لمسؤوليتها عن ارتكاب أربعة انتهاكات، وتليها "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا، بمسؤوليتها عن ارتكاب ثلاثة انتهاكات.

كما ارتكب النظام السوري انتهاكين، وارتكبت المعارضة السورية المسلحة انتهاكًا واحدًا، بينما لم يتعرّف المركز على الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك الأخير.

وشهدت محافظة إدلب وقوع أربعة انتهاكات فيها، تلتها محافظة الحسكة بثلاثة انتهاكات، وسجلت محافظة حلب ارتكاب انتهاكين، ومثلهما في محافظة درعا، بحسب ما ورد في التقرير.

ودعا المركز إلى احترام حرية الصحافة وضمان سلامة العاملين في الحقل الإعلامي ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وكان "المركز السوري للحرريات الصحفية" وثق ثلاثة انتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا خلال تموز الماضي.

ويعتمد "المركز السوري للحرريات الصحفية" معايير متعارف عليها دوليًا في مجال توثيق الانتهاكات، وبالتالي يرصد المركز كل انتهاك يتعرض له الصحفيون في سوريا يتعارض مع حقوق الصحفي في العمل بحرية ومهنية.

وقال مدير المركز، مدير "المركز السوري للحريات الصحفية"، إبراهيم حسين، في حديث سابق لعنب بلدي، "نتحقق من الواقعة عن طريق مصدرين على الأقل، ثم ندرجها كانتهاك في تقاريرنا التي نصدرها بشكل دوري شهرياً، ونقوم بتوثيق الانتهاكات بغض النظر عن هوية الطرف المسؤول عنها وهوية الضحية".

وكانت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" قالت في تقرير لها بمناسبة "اليوم العالمي لحرية الصحافة"، في 3 من أيار الماضي، إن سوريا ما زالت من الدول الأكثر فتكاً بالصحفيين، حيث تصدرت دول العالم من حيث حصيلة القتلى الصحفيين في عام 2019.

وتعتبر الانتهاكات ضد الصحفيين ظاهرة عامة في بلد يحتل للعام الثاني على التوالي المركز الـ 174 من أصل 180 بلدًا، وفقًا للتصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2020.

المصادر

<https://www.leconflictsyrienpourlesnuls.org/ar/document/>

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43656826>

<https://www.aljazeera.net/blogs/>

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE115/RAND_PE115z1.arabic.pdf

<https://museum.wales/refugee-wales/arabic/the-project/syria/>

bbc.com سوريا: قصة النزاع

[\(Syria: The story of the conflict\)](#)

orientxxi.info إضعاف جميع أطراف النزاع الدائر في سوريا

[\(Affaiblissement de tous les protagonistes du conflit syrien\)](#)

la-croix.com – هل يحمي نظام بشار الأسد المسيحيين فعلاً؟

[\(Le régime de Bachar Al Assad protège-t-il vraiment les chrétiens ?\)](#)

blogs.rue89.nouvelobs.co – الأسد وداعش متحالفان على فلسطينيي دمشق

[\(Assad et Daesh unis contre les Palestiniens de Damas\)](#)

diplomatie.gouv.fr التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري

[\(La torture dans les centres de détention du régime\)](#)

hrw.org – التقرير العالمي 2015: سوريا

amnesty.org – منظمة العفو الدولية | سوريا

The Syria Campaign 2015

bbc.com الدليل في شأن المعارضة السورية

[\(Guide to the Syrian opposition\)](#)

ينظر: الصراع على السلطة في سوريا، نيقولاوس فان دام / ص: 6 83

الصراع على السلطة: نيقولاوس فان دام / ص: 112، و (جريدة الراية 14 17 تشرين الثاني / 1970م)، (وجريدة الحياة في 24 7 شباط / 1994م).

8 Nohlen ،Dieter؛ Grotz ،Florian؛ Hartmann ،Christof (2001). Elections in Asia: A data handbook, Volume I. Oxford University Press.

islamicsham.org/nashrah/3158